

دولة ليبيا - وزارة العدل

الجريدة الرسمية

العدد : (1) السنة : الثالثة

27 ربيع الأول 1435 هـ الموافق : 01 / 28 / 2014 ميلادي

محتويات العدد

الصفحة

قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا

- 1 • قانون رقم (22) لسنة 2013 م. بشأن الإذن لرئاسة الوزراء بصرف اعتمادات إضافية للميزانية من حساب الاحتياطي العام.

قرارات صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا

- 3 • قرار رقم (59) لسنة 2013 م. بشأن واقعة مذبحه سجن أبوسليم .

- 5 • قرار رقم (60) لسنة 2013 م. في شأن اعتماد انتخاب رئيس المؤتمر.

- 6 • قرار رقم (61) لسنة 2013 م. بشأن منح الإذن لوزارة المالية في نقل مخصصات مالية لوزارة الشؤون الاجتماعية.

- 8 • قرار رقم (62) لسنة 2013 م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام .

- 54 • قرار رقم (63) لسنة 2013 م. في شأن اعتماد تسمية رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولى المناصب العامة .

- 56 • قرار رقم (64) لسنة 2013 م. في شأن اعتماد اللائحة الداخلية لهيئة تطبيق معايير تولى المناصب العامة .

البقية على ظهر الغلاف ← نشرت بأمر وزير العدل

الصفحة

- 65 • قرار رقم (65) لسنة 2013 م. في شأن منح الثقة لوزير .
- 66 • قرار رقم (66) لسنة 2013 م. في شأن قبول استقالة .
- 67 • قرار رقم (67) لسنة 2013 م. في شأن تسمية رئيس ديوان المحاسبة .
- 68 • قرار رقم (68) لسنة 2013 م. في شأن تسمية وكيل لديوان المحاسبة .
- 69 • قرار رقم (69) لسنة 2013 م. في شأن تعديل القرار رقم (16) لسنة 2012 م. بإعلان مناطق عسكرية مغلقة وتقرير بعض الأحكام في شأن الحدود .
- 72 • قرار رقم (70) لسنة 2013 م. بشأن ترقية ضابط وتعيينه رئيساً للأركان .
- 73 • قرار رقم (71) لسنة 2013 م. بالإذن لوزارة المالية في نقل مخصصات مالية .
- 75 • قرار رقم (72) لسنة 2013 م. في شأن منح الثقة لوزير .
- 76 • قرار رقم (73) لسنة 2013 م. بشأن تفويض السيد / رئيس المؤتمر الوطني العام في بعض الاختصاصات .
- 77 • قرار رقم (74) لسنة 2013 م. في شأن قبول استقالة.
- 78 • قرار رقم (75) لسنة 2013 م. في شأن قبول استقالة.
- 79 • قرار رقم (76) لسنة 2013 م. في شأن قبول استقالة.
- 80 • قرار رقم (77) لسنة 2013 م. في شأن تشكيل لجنة إدارة أزيمة بالمؤتمر الوطني العام.
- 82 • قرار رقم (78) لسنة 2013 م. في شأن تسمية رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

- قرار رقم (79) لسنة 2013 م. في شأن تسمية وكيل لهيئة الرقابة الإدارية.
- 83
- قرار رقم (80) لسنة 2013 م. في شأن منح الثقة لوزير.
- 84
- قرار رقم (81) لسنة 2013 م. في شأن رفع حصانة نيابية.
- 85
- قرار رقم (82) لسنة 2013 م. في شأن قبول استقالة.
- 86

قرارات صادرة عن رئيس المؤتمر الوطني العام

- قرار رقم (130) لسنة 2013 م. في شأن تكليف قوة أمنية مؤقتة لتأمين الطريق الساحلي بين المنطقة الممتدة من كوبري (17) إلى مدخل مدينة الزاوية والمناطق المحيطة بها.
- 87
- قرار رقم (132) لسنة 2013 م. بشأن تفويض السيد وزير الدفاع باختصاصات القائد العام للقوات المسلحة بصفة مؤقتة .
- 89
- قرار رقم (143) لسنة 2013 م. بشأن تشكيل غرفة عمليات ثوار ليبيا .
- 90
- قرار رقم (157) لسنة 2013 م. في شأن تعيين سفير .
- 92

قرارات صادرة عن مجلس الوزراء

- قرار رقم (129) لسنة 2013 م. بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاتصالات وتنظيم جهازها الإداري.
- 93
- قرار رقم (353) لسنة 2013 م. بإنشاء المركز الوطني للترجمة.
- 106

قرارات صادرة عن لجنة قيد محرري العقود - ليبيا

- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (29) لسنة 2013 م .
- 110
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (30) لسنة 2013 م .
- 114
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (31) لسنة 2013 م .
- 116

قرارات صادره عن لجنة قيد محرري العقود – ليبيا

- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (32) لسنة 2013 م . 118
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (33) لسنة 2013 م . 120
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (34) لسنة 2013 م . 122
- قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (35) لسنة 2013 م . 123

**قانون رقم (22) لسنة 2013م.
بشأن الإذن لرئاسة الوزراء بصرف اعتمادات
إضافية للميزانية من حساب الاحتياطي العام
المؤتمر الوطني العام:-
بعد الاطلاع على:**

- الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القانون رقم (127) بشأن تخصيص بعض الموارد للاحتياطي العام
- القانون رقم (15) لسنة 1986م. بشأن الدين العام على الخزنة العامة.
- القانون رقم (13) لسنة 2000م. بشأن التخطيط.
- القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة للعام 2013م.
- وعلى ما قرره المؤتمر الوطني العام باجتماعه العادي رقم (126) بتاريخ 15/سبتمبر/2013م.

أصدر القانون الآتي:

المادة (1)

يُؤذن لمجلس الوزراء بصرف مبلغ مالي وقدره (208,213,000) مائتان وثمانية ملايين ومائتان وثلاثة عشر ألف دينار ليبي من رصيد الاحتياطي العام إلى وزارة الدفاع الباب الأول وذلك لتغطية قيمة عقود الوزارة لعدد (8370) فرداً.

المادة (2)

يتم الصرف بموجب حسابات مصرفية خاصة لكل فرد من العدد المبين سلفاً وبعد التحقق من الرقم الوطني.

رقم الصفحة 2

العدد (1)

المادة (3)

على وزارة الدفاع - وبعد صرف المبالغ المطلوبة - تقديم كشف مفصل إلى المؤتمر الوطني العام بالعقود والحسابات المصرفية وكيفية الصرف والقيم المصروفة لكل فرد.

المادة (4)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشَر بالجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 9/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 15/سبتمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (59) لسنة 2013م.
بشأن واقعة مذبحه سجن أبوسليم**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 8/يناير/2103م.

أصدر القرار الآتي:

المادة الأولى

- تُشكل بقرار من وزير الشهداء والمفقودين لجنة خاصة تتكون من:-
 - مستشار بدرجة رئيس محكمة استئناف تقترحه الجمعية العمومية للمحكمة رئيساً.
 - عضو نيابة تابع لمكتب النائب العام بدرجة رئيس نيابة يقترحه النائب العام عضواً.
 - قاض لا تقل درجته عن وكيل محكمة تقترحه الجمعية العمومية للمحكمة عضواً.
 - عضو عن دار الإفتاء يختاره مفتي الديار الليبية عضواً.
- وذلك للنظر والتحقيق في واقعة مذبحه سجن أبو سليم سنة 1996م. وتتولى حصر المفقودين في المذبحة وتسهيل إجراءات إثبات وفاتهم وتقديم مقترح بشأن التعويضات والمزايا التي يستحقها أهلهم وذووهم.

المادة الثانية

يخصص مكان المذبحة (سجن أبو سليم) لإقامة مسجد ومكتبة وحديقة باسم (شهداء مذبحة أبوسليم) ونصب تذكاري تنقش عليه أسماء الشهداء ويكون تاريخ هذه الجريمة يوم حداد وطني تنكس فيه الرايات.

المادة الثالثة

على النائب العام اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بالتحقيق في المذبحة وتحديد الجناة وتقديمهم بالسرعة الممكنة إلى العدالة لينالوا الجزاء الرادع.

المادة الرابعة

تُعد مذبحة سجن أبو سليم من جرائم الإبادة الجماعية وكل من يثبت في حقه ارتكاب هذه الجريمة أو المساهمة فيها يعاقب على هذا الأساس.

المادة الخامسة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر بالجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 17/شعبان/1434هـ.

الموافق: 26/يونيو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (60) لسنة 2013م.
في شأن اعتماد انتخاب رئيس المؤتمر**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2012م. بشأن اعتماد انتخابات المؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2012م. بشأن اعتماد نتائج انتخابات رئاسة المؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (50) لسنة 2013م. في شأن قبول استقالة.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الواحد بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 25/يونيو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعمد انتخاب السيد/ **نوري علي أبو سهمين**، رئيساً للمؤتمر الوطني العام.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ إقراره بالجلسة المشار إليها أعلاه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 21/شعبان/1434هـ.

الموافق: 30/يونيو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (61) لسنة 2013م.
بشأن منح الإذن لوزارة المالية في نقل مخصصات مالية
لوزارة الشؤون الاجتماعية**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2013م. في شأن منحة الأولاد.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة للدولة.
- وعلى القرار رقم (56) لسنة 2012م. بشأن الاستعجال بتنفيذ القانون رقم (6) لسنة 2013م. بشأن منحة الأولاد.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثاني بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ 30/يونيو/2013م.

أصدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يؤذن لوزارة المالية بنقل القيمة المستحقة لتغطية قيمة منحة الأولاد ومقدارها (2.400.000.000 د. ل.) اثنان مليار وأربعمائة مليون دينار المقررة بموجب القانون رقم (6) لسنة 2013م. وذلك من البند الاحتياطي بالميزانية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

المادة الثانية

على وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على سرعة تنفيذ القانون المشار إليه في المادة الأولى مع توشي الدقة في تطبيق الشروط المتعلقة بالإناث اللاتي تجاوزن سن الثامنة عشرة من العمر.

المادة الثالثة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى جميع المعنيين وضعه موضع التنفيذ.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 21/شعبان/1434هـ.

الموافق: 30/يونيو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (62) لسنة 2013م.
في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي
للمؤتمر الوطني العام**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2012م. في شأن انتخابات المؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (2) لسنة 2012م. بشأن تشكيل لجنة لإعداد النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام الذي تم إقراره بجلسة المؤتمر المنعقدة بتاريخ 31/أغسطس/2012م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 4/يونيو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُعتمد النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام المرافق لهذا القرار.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ إقراره في 4/يونيو/2013م. ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية .

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 1/رمضان/1434هـ.

الموافق: 10/يوليو/2013م.

**النظام الداخلي
للمؤتمر الوطني العام
المرفق لقرار المؤتمر الوطني العام
رقم (62) لسنة 2013م.**

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم 2 لسنة 2012م. الصادر بتاريخ 11/أغسطس/2012م. بشأن تشكيل لجنة لإعداد النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- أصدر المؤتمر الوطني العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 31/أغسطس/2012م. النظام الداخلي الآتي نصه:

الباب الأول أحكام عامة مادة (1)

المؤتمر الوطني العام هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع والرقابة ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي.

مادة (2)

تكفل أحكام هذا النظام حرية التعبير عن الرأي والفكر لجميع أعضاء المؤتمر مهما تكن اتجاهاتهم أو انتماءاتهم السياسية أو الحزبية، بما لا يعارض النظام العام و الآداب.

مادة (3)

المقر الرئيس للمؤتمر في مدينة طرابلس، ويجوز انعقاده في مدينة أخرى يراها المؤتمر.

الباب الثاني: هيكل المؤتمر الفصل الأول

مكتب رئاسة المؤتمر

مادة (4)

يتكون مكتب رئاسة المؤتمر من الرئيس ونائبيه ومقرر ومساعد للمقرر، وثلاثة مراقبين ومتحدث رسمي باسم المؤتمر.

مادة (5)

- يتولى مكتب رئاسة المؤتمر مع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام:
- 1- تنظيم إدارة الجلسات والتصويت وإعلان نتيجة الاقتراع.
 - 2- الفصل كتابياً في الاعتراضات التي تقدم في شأن محاضر الجلسات وخلصاتها وإدارة الجلسات والتصويت وإعلان نتيجة الاقتراع.

- 3- وضع جدول الأعمال لكل جلسة من جلسات المؤتمر.
- 4- نشر جدول الأعمال المقرر في بهو المؤتمر وتبليغه إلى الأعضاء مع نسخة عن المشاريع والاقتراحات والتقارير موضوع جدول الأعمال قبل 24 ساعة على الأقل من انعقاد الجلسة.
- 5- التنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير كل ما يلزم لتيسير أداء أعضاء المؤتمر لمهامهم في الجهات المختلفة وتوفير الحماية الضرورية لهم.
- 6- إعداد وتعديل ملاكات وأنظمة موظفي المؤتمر المدنيين والعسكريين ويتم تعيين الموظفين بقرار من رئيس المؤتمر بناء على مسابقة يشرف عليها مكتب رئاسة المؤتمر.

الفصل الثاني

رئيس المؤتمر

مادة (7)

- يتولى رئيس المؤتمر إدارة أمور المؤتمر وتصريف شؤونه والإشراف الإداري والمالي والفني على سير العمل به، ويباشر على وجه الخصوص ما يلي:-
- 1- التوقيع على القوانين والقرارات التي يصدرها المؤتمر.
 - 2- التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو المبرمة في إطار المنظمات الدولية أو التفويض في توقيعها.
 - 3- تمثيل المؤتمر في الداخل والخارج وأمام القضاء، والتحدث باسمه.
 - 4- قبول رؤساء البعثات الدبلوماسية وبعثات المنظمات الدولية لدى الدولة الليبية واعتمادها.
 - 5- مراعاة مطابقة أعمال المؤتمر لأحكام الإعلان الدستوري والنظام الداخلي.
 - 6- دعوة المؤتمر لانعقاد، وافتتاح الجلسات وتروئسها، وإعلان انتهائها، وضبطها وإدارة المناقشات، والإذن بالكلام، وتحديد موضوع البحث، وتوجيه نظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوع.

- 7- إعلان ما يصدره المؤتمر من قرارات.
 - 8- حفظ الأمن داخل المؤتمر وفي حرمه، والنطق بالعقوبات، والأمر بتنفيذها.
 - 9- دعوة لجان المؤتمر للانعقاد لبحث موضوع عاجل، ويرأس جلسات اللجان التي يحضرها.
 - 10- توقيع كافة المخاطبات الرسمية مع السلطة التنفيذية وغيرها من الجهات داخل الدولة الليبية وخارجها.
 - 11- توقيع كافة الرسائل والمكاتبات التي تصدر عن المؤتمر أو إحدى لجانها بعد ختمها بختمه.
 - 12- النظر في الدعوات لزيارة برلمانات الدول الأخرى، وتصدر عنه الدعوات لهذه البرلمانات، ويختار رؤساء الوفود طبقاً للآلية التي يضعها المؤتمر.
 - 13- دعوة رؤساء ومقرري اللجان إلى الاجتماع.
 - 14- ما يفوضه فيه المؤتمر من اختصاصات.
- مادة (8)

يتولى النائب الأول للرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه، وعند غياب الاثنين يتولى النائب الثاني للرئيس هذه الصلاحيات، وفي حالة غيابهم جميعاً يتولى هذه الصلاحيات مقرر المؤتمر، وللرئيس أن يفوض أحد نائبيه أو كليهما في الاختصاصات المقررة له في هذا النظام.

الفصل الثالث

مقرر المؤتمر والمتحدث باسمه والمراقبون

أولاً: مقرر المؤتمر ومساعدته

مادة (9)

- 1- يتولى مقرر المؤتمر ما يلي:
 - أ- مساعدة الرئيس في تدوين أسماء طالبي الكلام وضبط النظام بالجلسة.
 - ب- فرز أوراق الاقتراح ورصد النتائج.
 - ج- مراقبة تحرير محاضر الجلسات وخلاصتها والتوقيع عليها وعرضها على المؤتمر.

- د- التنسيق بين مكتب الرئاسة ولجان المؤتمر .
- 2- إذا غاب المقرر ومساعدته أو أحدهما عن الجلسة فللرئيس أن يكلف عوضاً عن الغائب أحد الأعضاء الحاضرين .

ثانياً: المتحدث الرسمي

مادة (10)

- مع عدم الإخلال بالمادة (5) من هذا النظام يقوم المتحدث الرسمي للمؤتمر بالتشاور مع مكتب رئاسة المؤتمر بما يلي:
- 1- الاتصال بوسائل الإعلام المختلفة.
 - 2- التعريف بأخبار المؤتمر ونشاطاته المختلفة.
 - 3- عقد المؤتمرات الصحفية اللازمة لتوضيح سياسات المؤتمر وأهدافه.

ثالثاً: المراقبون

مادة (11)

- يقوم المراقبون بما يلي:
- 1- متابعة إعداد الموازنة السنوية للمؤتمر والإشراف على تنفيذها والإذن بالصرف منها وإقفال حسابها.
 - 2- متابعة شؤون المراسم.
 - 3- ملاحظة حضور وغياب أعضاء المؤتمر.
 - 4- الترخيص للجمهور في حضور ومتابعة جلسات المؤتمر.
 - 5- القيام بكل ما يطلبه الرئيس منهم من أعمال.

الفصل الثالث: لجان المؤتمر

أولاً : تشكيل اللجان

مادة رقم (12)

- يتم اختيار أعضاء اللجان بطريق التوافق بين الأعضاء ،مع مراعاة الرغبة والتخصص قدر الإمكان، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بالخصوص

يصار إلى الانتخاب بالأغلبية النسبية، طبقاً لما هو مقرر بالفقرة الثانية من المادة (106) من هذا النظام.
- لا يجوز لعضو المؤتمر أن يكون عضواً في أكثر من لجنتين من لجان المؤتمر الدائمة إلا إذا كانت الثالثة لجنة حقوق الإنسان.

مادة (13)

على عضو المؤتمر إذا انتخب في أكثر من لجنتين دائمتين من لجان المؤتمر أن يختار بكتاب خطي يقدمه لرئيس المؤتمر اللجنتين اللتين يود الاحتفاظ بعضويتهما، وذلك قبل موعد الجلسة التي تلي جلسة انتخاب اللجان، وإلا اعتبر (حكماً) عضواً فقط في اللجنتين اللتين انتخب فيهما أولاً.

مادة (14)

- تجتمع اللجان بعد انتخابها بثلاثة أيام على الأكثر بدعوة من رئيس المؤتمر فتنتخب كل منها رئيساً ونائباً له ومقرراً بطريق الاقتراع السري.
- لا يُعد اجتماع اللجنة لانتخاب الرئيس ونائبه والمقرر ومساعدته قانونياً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة من أعضائها.

مادة (15)

لكل من اللجان الدائمة والموقّعة أن تنتخب من أعضائها لجنة فرعية لدراسة موضوعات معينة، وعلى اللجنة الفرعية أن تقدم تقريراً بنتيجة أعمالها إلى اللجنة الأصلية.

ثانياً مهام اللجان الدائمة

مادة (16)

يختار المؤتمر لجاناً دائمة ولجاناً مؤقتة، ولا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة، ولا يزيد على خمسة عشر، واللجان الدائمة هي:-

ر.م.	اسم اللجنة
1	اللجنة التشريعية والدستورية
2	لجنة الشؤون الداخلية
3	لجنة الدفاع
4	لجنة الأمن القومي
5	لجنة الشؤون الخارجية
6	لجنة التخطيط والمالية.
7	لجنة الموازنة العامة للدولة.
8	لجنة متابعة الأجهزة الرقابية في الدولة (ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد)
9	لجنة التربية والتعليم
10	لجنة التعليم العالي والبحث العلمي
11	لجنة العدل وشؤون الهيئات القضائية
12	لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية
13	لجنة الصحة
14	لجنة شؤون البيئة
15	لجنة المرافق العامة والإسكان
16	لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والشباب والرياضة
17	لجنة الإدارة والحكم المحلي
18	لجنة شؤون الطاقة
19	لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار والصناعة
20	لجنة الاستثمارات الخارجية
21	لجنة الإعلام والثقافة والمجتمع المدني
22	لجنة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية وشؤون المياه
23	لجنة الاتصالات والمواصلات
24	لجنة الآثار والسياحة
25	لجنة شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين
26	لجنة المظالم والتعويضات.
27	لجنة إعادة الإعمار والتعويضات عن حرب التحرير
28	لجنة المصالحة الوطنية
29	لجنة شؤون الديوان.
30	لجنة حقوق الإنسان

مادة (17)

تختص اللجان الدائمة التي تقابلها وزارات وهيئات ومجالس تنفيذية بدراسة ومتابعة مختلف الموضوعات والمسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة والهيئات والمجالس الواقعة في نطاق عملها، ولها في ذلك:

- 1- دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين المقدمة تمهيداً لطرحها على المؤتمر الوطني العام لمناقشتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- 2- الرقابة على الأداء وعلى معدلات الإنجاز ومقارنتها بالوارد في الخطط والموازنات المعتمدة، وإعداد ملخصات للتقارير والتوصيات المعدة بالخصوص لتوزيعها على المؤتمر بصورة دورية.
- 3- دراسة واقتراح السياسات ومشروعات القوانين والقرارات بحسب اختصاصها.
- 4- النظر في الشكاوى الواقعة في نطاق اختصاصها، وعليها دراسة الشكاوى المقدمة والتنسيق مع الوزارة أو الهيئة المعنية للوصول إلى حلول، وفي حالة تعذر ذلك لأي سبب من الأسباب فعلى اللجنة رفع تقرير بذلك إلى المؤتمر لاتخاذ ما يراه مناسباً في الخصوص.

مادة (18)

اللجان الدائمة التي لا تقابلها وزارات أو هيئات أو مجالس تكون مهامها واختصاصاتها على النحو التالي:

اللجنة التشريعية والدستورية:-

وتختص بالنظر في الآتي:

- 1- الشؤون الدستورية
- 2- تطوير التشريعات بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية والإعلان الدستوري.
- 3- شؤون اللائحة الداخلية.
- 4- صياغة مشروعات القوانين المعروضة على المؤتمر.
- 5- دراسة تقارير هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة.

- 6- شؤون الأعضاء وتحقيق صحة العضوية وإسقاطها و أحوال عدم الجمع بينها وبين غيرها المحولة إليها من المؤتمر الوطني.
- 7- شؤون الحصانة البرلمانية.

لجنة شؤون الثوار والشهداء والجرحى والمفقودين :-

وتختص بالنظر في الآتي:

- 1- متابعة الأداء في هيئة شؤون المحاربين.
- 2- متابعة مشاريع إعادة تأهيل الثوار واقتراحها.
- 3- مراقبة تدريبهم ودمجهم في المجتمع ورعاية شؤونهم الصحية البدنية والنفسية.
- 4- متابعة تعليمهم في دورات تدريبية وتعليمية بالداخل والخارج.
- 5- متابعة تنظيماتهم العسكرية وآلية دمج الكتائب العسكرية التابعة لهم في مؤسسات الدولة.
- 6- اقتراح التشجيع المادي للثوار بما يكفل دمجهم في المجتمع، مثل تقديم قروض بدون فوائد قصيرة الأمد ومتوسطة لغرض إقامة مشاريع إنتاجية.
- 7- التواصل مع قادة كتائب الثوار والاستماع إليهم ولاحتياجاتهم، ومعرفة وجهة نظرهم ومقترحاتهم فيما يخدم مصلحة الوطن، والحفاظ على الثورة وعدم انحرافها أو سرقتها.

لجنة المصالحة الوطنية :-

متابعة الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي تعالج آثار ما حدث خلال فترة النظام السابق والمرحلة الانتقالية في ليبيا بهدف الوصول إلى إصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي.

لجنة شؤون ديوان المؤتمر :-

وتختص بالنظر في الآتي:-

- 1- تقديم مقترحات وتوصيات لتكوين ديوان المؤتمر، ووضع المقاييس الخاصة للأداء الفعال لإدارته وأقسامه.

- 2- مراقبة الأداء الفعلي وتقييم مدى الالتزام باللوائح والإجراءات التنفيذية داخل ديوان المؤتمر .
- 3- مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير وتقديم مقترحات وتوصيات للتعديلات الإدارية اللازمة لتحسين الأداء داخل المؤتمر الوطني العام.

ثالثاً: إدارة أعمال اللجان

مادة (19)

يشرف رئيس اللجنة على أعمالها، وعلى العاملين بأمانتها، ويتولى إدارة جلساتها، ويحل نائبه مكانه عند غيابه، وفي حالة غيابهما يتولى المقرر مكانهما، وعندما تجتمع اللجنة برئاسة المقرر بسبب غياب الرئيس أو برئاسته وغياب المقرر تعمد اللجنة إلى انتخاب مقرر خاص لوضع التقرير حول الموضوعات المطلوب دراستها.

مادة (20)

جلسات اللجان وأعمالها ومحاضرها ووقائع المناقشة والتصويت سرية، ولا يجوز حضورها إلا لأعضائها وغيرهم من أعضاء المؤتمر والعاملين بأمانتها ومن تستعين بهم اللجنة من المستشارين والخبراء والمجتمع المدني ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك.

مادة (21)

لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور ثلث أعضائها، ولا يجوز للجنة اتخاذ أي قرار في موضوع معروض عليها إلا بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات عُد صوت الرئيس مرجحاً.

مادة (22)

تكون أولوية الكلام في اجتماعات اللجان لممثلي الحكومة ثم لأعضاء اللجنة، فلمقدمي الاقتراحات المحوكة إليها، ثم للحاضرين من أعضاء المؤتمر.

وتسري فيما يتعلق بنظام الكلام في جلسات اللجان القواعد المقررة لذلك في جلسات المؤتمر، والتي لا تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها بشأن اللجان في هذا النظام.

مادة (23)

فور وصول المشاريع والاقتراحات وسائر القضايا التي يجب دراستها في اللجان إلى مكتب الرئاسة يحيلها الرئيس إلى اللجان بحسب اختصاصها، إلا إذا كان النظام ينص على عرضها على المؤتمر أولاً.

مادة (24)

- تجتمع كل لجنة بدعوة من رئيسها، ويقوم نائبه بتوجيه الدعوة عند تعذر قيام الرئيس بمهامه وذلك بناءً على تكليف منه.
- يبلغ مقرر اللجنة أعضائها بالموعد مع جدول الجلسة الذي يضعه الرئيس مرفقاً بنسخة عن المشاريع والاقتراحات وسائر المعاملات المدرجة في الجدول، وذلك قبل الموعد المعين بيوم على الأقل.

مادة (25)

- 1- لأعضاء الحكومة ومن ينتدبونهم من معاونيهم، حضور جلسات اللجان أثناء مناقشتها للموضوعات التي تدخل في اختصاصهم إلا إذا رأت اللجنة خلاف ذلك.
- 2- يجوز لكل لجنة أن تدعو عن طريق رئيس المؤتمر أعضاء الحكومة، ورؤساء الإدارات العامة، وكذلك رؤساء الهيئات العامة ووحدات القطاع العام، وغيرهم من القائمين على إدارة القطاعات أو الأنشطة في الدولة، وذلك لسماع رأيهم وإيضاحاتهم فيما يكون معروضاً على اللجنة من موضوعات.
- 3- على أعضاء الحكومة وغيرهم من شاغلي المناصب والوظائف العامة حضور جلسات اللجنة بعد الدعوة، ويجوز لأعضاء الحكومة وغيرهم من شاغلي المناصب والوظائف العامة ومعاونيهم أن يصحبوا معهم الخبراء والمتخصصين من وزاراتهم أو الأجهزة التي يشرفون عليها لحضور جلسات اللجان، ويجب

عليهم جميعاً أن يقدموا جميع البيانات والمستندات والإيضاحات والشروح التي تساعد اللجان على أداء اختصاصها.

مادة (26)

لكل عضو بالمؤتمر حق إبداء رأيه كتابةً أو شفاهةً في موضوع أو مشروع محول إلى إحدى اللجان ولو لم يكن عضواً فيها. ويقدم العضو رأيه لرئيس اللجنة إذا كان خطياً قبل الموعد المحدد للنظر في الموضوع، وعلى رئيس اللجنة عرض الآراء المقدمة من أعضاء المؤتمر على اللجنة، وذلك بعد إخبار العضو كتابةً بالتاريخ المحدد لعرضها عليها، مع دعوته للحضور لإبداء ما يراه من ملاحظات وإيضاحات أمامها دون أن يكون له حق التصويت.

مادة (27)

على اللجان أن تدرس الموضوعات المعروضة عليها تباعاً حسب تواريخ ورودها ما عدا مشاريع القوانين المستعجلة وما تقرر اللجنة تقديمه على سواه.

مادة (28)

تضبط وقائع جلسات اللجان في محضر تفصيلي يتضمن المناقشات والآراء والمقترحات والقرارات التي أبدت ويوقع المحضر رئيس اللجنة والمقرر.

مادة (29)

على اللجان أن تنهي دراستها وترفع تقريرها إلى مكتب رئاسة المؤتمر في المشاريع والاقتراحات وسائر الموضوعات المحولة إليها في مهلة أقصاها أسبوعان اعتباراً من تاريخ ورودها، أما المشاريع المستعجلة فيجب إنهاء دراستها ورفع التقرير بشأنها خلال أسبوع على الأكثر؛ وفي نهاية هذه المدة يعرض رئيس المؤتمر المشروع على المؤتمر سواء انتهت اللجنة من دراسته أم لم تنته.

مادة (30)

إذا كان المشروع أو الاقتراح يدخل في اختصاص أكثر من لجنة فلرئيس المؤتمر أن يدعو اللجان المتخصصة إلى اجتماع مشترك برئاسته، أما إذا كانت كل لجنة قد درستته على حدة ورأت الرئاسة تبايناً في النصوص المقترحة قد يؤدي إلى تعقيد في المناقشة والتصويت في الهيئة العامة، وجب اجتماع اللجان ذات الاختصاص في لجنة واحدة مشتركة برئاسة رئيس المؤتمر أو نائبه لإعادة الدراسة ووضع تقرير موحد، ولرئيس المؤتمر أن يعرض موضوعاً على اللجان المشتركة من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب عشرين نائباً على الأقل، وللجان وضع الاقتراحات وإصدار التوصيات اللازمة.

مادة (31)

عند اجتماع أكثر من لجنة لدراسة موضوع واحد تنتخب اللجان المجتمعة مقررًا خاصاً لوضع التقرير الموحد، ويجب أن يتضمن تقرير اللجنة مختلف وجهات النظر والآراء التي عرضت في اللجنة، وتعد اللجنة المشتركة لجنة واحدة عند التصويت.

مادة رقم (32)

ترفع تقارير اللجان إلى مكتب رئاسة المؤتمر لإدراجها في جدول أعمال جلسات المؤتمر العامة وفق ترتيب وصولها إليه، مع حفظ الأولوية للمشاريع المستعجلة.

مادة (33)

يُبلغ أعضاء اللجان بمشروع الموازنة العامة فور وروده إلى المؤتمر، ويجب على اللجنة المالية دعوة كل لجنة من لجان المؤتمر - قبل يومين على الأقل - لحضور الاجتماعات التي تدرس فيها الموازنة المتعلقة بأعمال هذه اللجنة، ويشترك أعضاء هذه اللجنة في المناقشة وتقديم الاقتراحات والتصويت.

مادة (34)

حضور جلسات اللجان إلزامي، ويعتبر مستقيلاً - حكماً - عضو اللجنة الذي يغيب عن حضور ثلاث جلسات متواليات بغير عذر مشروع مقدم وفقاً للمادة (80) من هذا النظام بشرط أن يكون قد تم إخباره كتابياً بعد غياب جلستين وعلى رئيس اللجنة أن يبلغ رئيس المؤتمر بالأمر لاختيار خلف له.

مادة (35)

يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الحاضرين والغائبين، وملخص المناقشات، ونصوص القرارات، ويوقع هذا المحضر رئيس اللجنة ومقررها، وتعد محاضر كاملة لمناقشات لجان المؤتمر في مشروعات القوانين والاقتراحات بمشروعات القوانين والتعديلات الجوهرية الهامة في القوانين الأساسية وفي الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الهامة وذلك بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة، أو بناء على طلب رئيس المؤتمر أو الحكومة، ولرئيس المؤتمر أن يقرر طبع هذه المحاضر ونشرها بالطريقة المناسبة، وتودع صورة من محاضر اجتماعات اللجان بمكتب رئاسة المؤتمر الوطني العام.

مادة (36)

يجب أن يشمل تقرير اللجنة بيان إجراءاتها ورأيها في الموضوع المحوّل عليها، والأسباب التي استندت إليها في رأيها، ورأي اللجنة أو اللجان التي تكون قد استأنست بملاحظاتها، ومجمل الآراء الأخرى التي أبدت في اجتماعات اللجنة بشأن الموضوع، وكذلك الآراء والاقتراحات المكتوبة التي أُخبرت بها وترفق بتقرير اللجنة نصوص المشروعات أو التشريعات محل التقرير مع مذكراتها الإيضاحية، ويجب أن يتضمن تقرير اللجنة الآراء المخالفة التي تكون قد أبدت من أعضائها في الموضوع، ومجمل الأسباب التي تستند إليها هذه الآراء إذا طلب ذلك أصحابها كتابة من رئيس اللجنة.

مادة (37)

يقدم رئيس اللجنة تقريرها إلى رئيس المؤتمر للنظر في إدراجه بجدول الأعمال، ويجب طبع التقرير وتوزيعه على أعضاء المؤتمر قبل الجلسة المحددة للنظر فيه بمدة 24 ساعة على الأقل، وذلك ما لم يقرر مكتب رئاسة المؤتمر في الأحوال العاجلة إدراج الموضوع بجدول الأعمال مع الاكتفاء بتلاوة التقرير في الجلسة.

مادة (38)

لرئيس المؤتمر ولكل لجنة من لجانه أن تطلب من المؤتمر -عن طريق رئيسها أو مقررها- إعادة تقرير إلى اللجنة، ولو كان المؤتمر قد بدأ في نظره، وذلك لإعادة دراسة الموضوع أو بعض جوانبه في ضوء ما دار من مناقشات أو ما استجد من ظروف واعتبارات، ويفصل المؤتمر في ذلك بعد الاستماع إلى رأي رئيس اللجنة أو مقررها ورأي الحكومة.

مادة (39)

لكل لجنة من لجان المؤتمر أن تحصل على كل البيانات والمعلومات والوثائق التي تتعلق بالموضوعات المحولة إليها من كل جهة رسمية أو عامة، وعليها أن تجمع ما يلزم منها لتمكين المؤتمر وأعضائه من تكوين رأيهم في الموضوع على أسس موضوعية سليمة عند مناقشته، ويجوز أن تقوم لجان المؤتمر بزيارات ميدانية تتعلق بفحص موضوع محول إليها بعد موافقة مكتب المؤتمر، ويتحمل المؤتمر في هذه الحالة النفقات اللازمة.

مادة (40)

يحول رئيس المؤتمر إلى اللجان ذات الاختصاص جميع البيانات والأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوعات المحولة إليها، ويجوز لأعضاء اللجنة الاطلاع عليها وأخذ صورة منها، كما يجوز ذلك لأي عضو من أعضاء المؤتمر.

مادة (41)

يودع الوزراء لدى اللجان ذات الاختصاص نسخاً من التقارير التي أعدها عن الزيارات الخارجية التي قاموا بها، وعن المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي اشتركوا فيها، ونسخاً من تقارير الوفود الرسمية التي مثلت الدولة في مهام خارجية أو في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وللجنة ذات الاختصاص أن تستوضح من الوزير ذي الشأن فيما تتضمنه هذه التقارير، أو أن تطلب حضور رؤساء هذه الوفود لمناقشتهم فيما جاء فيها، وعلى اللجنة أن تقدم لرئيس المؤتمر كل الملاحظات المهمة التي تتضح لها من المناقشة، ويجوز عرض هذه التقارير على المؤتمر.

مادة (42)

لكل لجنة من لجان المؤتمر أن تطلب من الوزير معلومات أو إيضاحات عن نشاط وزارته أو فروعها أو الهيئات أو المؤسسات أو الأجهزة التي تشرف عليها، وللعضو عن طريق لجنته أو اللجنة ذات الاختصاص أن يطلب المعلومات أو البيانات التي تمكنه من دراسة موضوع معين يتعلق بمباشرة لمسؤولياته البرلمانية، وعلى الحكومة أن تجيب على طلب البيانات والمعلومات خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول إخبار رئيس المؤتمر.

مادة (43)

للجنة أن تطلب -عند نظرها في مشروع قانون أو موضوع يدخل في اختصاصها- جميع الدراسات والأبحاث والمعلومات والمستندات والإيضاحات والإحصاءات والبيانات والوثائق التي اعتمدت عليها الحكومة في إعداد المشروع أو ذات الصلة بالموضوع، وللجنة أن تطلب حضور الخبراء والفنيين والمتخصصين الذين أسهموا في ذلك لعرض الأموال المتعلقة بالمشروع أو الموضوع والأغراض المستهدفة منه على اللجنة.

مادة (44)

تلزم كل لجنة بتقديم تقرير شهري أوفي كل وقت يحدده المؤتمر، ويكون التقرير شاملاً لمجمل نشاطاتها وعدد اجتماعاتها وقراراتها وتوصياتها ونتائج أعمالها.

ويحظر على رئيس وأعضاء اللجان التصريح بكل المعلومات عن المداولات والمناقشات في الأمور المعروضة على اللجان قبل عرضها على المؤتمر للبت فيها.

الباب الثالث: العضوية الفصل الأول: أحكام العضوية

مادة (45)

كل عضو في المؤتمر الوطني العام يعد نائباً عن الشعب الليبي كله.

مادة (46)

لا يجوز الجمع بين عضوية المؤتمر الوطني العام ومنصب رسمي آخر.

مادة (47)

يعد عضو المؤتمر الوطني العام مفرغاً بحكم القانون لمهام منصبه، ولا يؤثر ذلك على حقوقه الوظيفية والعلمية المتعلقة بالمدة. ويعود لمهام وظيفته السابقة فور انتهاء مهامه في المؤتمر الوطني العام.

مادة (48)

تنتهي العضوية في المؤتمر الوطني العام قبل نهاية المدة في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإعفاء، ويحل محله المترشح الموالي له في الترتيب طبقاً لأحكام قانون الانتخابات.

مادة (49)

يحظر على كل عضو بالمؤتمر الوطني العام استعمال صفته في إعلان يتعلق بمشاريع مالية أو صناعية أو تجارية.

مادة (50)

للمؤتمر أن ينظر في صحة عضوية عضو من أعضائه بما في ذلك إنهاء العضوية أو الإعفاء منها إذا قامت أمارات قوية على أن العضو عند ترشحه أو بعده قد أدلى ببيانات غير صحيحة عن اسمه، أو مؤهلاته، أو علاقته بالنظام السابق، أو بيانات جوهرية أخرى، ولا يمنع ذلك من اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

الفصل الثاني: الاستقالة

مادة (51)

لعضو المؤتمر الوطني العام أن يستقيل من العضوية بكتاب خطي صريح يقدم إلى رئيس المؤتمر، فإن وردت الاستقالة مقيدة بشرط تُعد ملغاة.

مادة (52)

على الرئيس أن يُعلم المؤتمر بالاستقالة، وذلك بأن يتلو كتاب الاستقالة في أول جلسة علنية تلي تقديمها، وتُعد الاستقالة نهائية فور علم المؤتمر بها.

مادة (53)

للعضو المستقيل أن يرجع عن استقالته بكتاب خطي يقدم إلى رئيس المؤتمر قبل علم المؤتمر بها وتعد الاستقالة كأنها لم تكن.

الفصل الثالث: الحصانة النيابية ورفعها

مادة (54)

الحصانة النيابية أمر يتعلق بالنظام العام.

مادة (55)

في غير أحوال التلبس بارتكاب الجنايات أو الجنح المخلة بالشرف والأمانة لا يجوز ملاحقة عضو المؤتمر الوطني العام جنائياً ولا اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بإذن من المؤتمر، وعلى وزير العدل أن يحيط المؤتمر علماً بالأمر في أول جلسة يعقدها، وللمؤتمر الحق بأن يقرر عند الاقتضاء بناءً على تقرير

الهيئة المشتركة وقف الملاحقة بحق العضو وإخلاء سبيله مؤقتاً إلى حين انتهاء عضويته بالمؤتمر.

مادة (56)

يقدم طلب الإذن بالملاحقة وزير العدل مرفقاً بذكره من النائب العام تشتمل على نوع الجرم وزمانه ومكان ارتكابه، وعلى ملخص يشمل الأدلة التي تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة.

مادة (57)

يقدم طلب رفع الحصانة إلى رئيس المؤتمر، وهو يدعو مكتب الرئاسة ولجنة العدل إلى جلسة مشتركة لدراسة الطلب، وعلى المكتب تقديم تقرير بشأنه في مهلة أقصاها أسبوعان.

مادة (58)

إن لم تقدم الهيئة المشتركة تقريرها في المهلة المعينة في المادة السابقة، وجب على رئاسة المؤتمر إعطاء علم بذلك للمؤتمر في أول جلسة يعقدها، وللمؤتمر أن يقرر منح الهيئة المشتركة مهلة إضافية بالقدر الذي يراه كافياً، أو وضع يده على الطلب والبت فيه مباشرة.

مادة (59)

عندما يباشر المؤتمر البحث في طلب رفع الحصانة يجب استمرار المناقشة حتى البت نهائياً في الموضوع، ويتخذ قرار رفع الحصانة بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

مادة (60)

لا يسري الإذن بالملاحقة إلا على الفعل المحدد في طلب رفع الحصانة.

مادة (61)

للهيئة المشتركة وللمؤتمر عند دراسة طلب رفع الحصانة ومناقشته تقدير جدية الملاحقة والتأكد من أن الطلب بعيد عن الغايات الحزبية والسياسية ولا يستهدف حرمان العضو من ممارسة عمله.

الفصل الرابع: العقوبات**مادة (62)**

إن أخل عضو المؤتمر بنظام الجلسات أو نظام الكلام فيها، تتخذ بحقه إحدى العقوبات الآتية:

1- التنبيه الشفهي.

2- التنبيه مع التسجيل في محضر الجلسة.

3- اللوم مع التسجيل في محضر الجلسة.

4- الإخراج من الجلسة.

والعقوبات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية ينزلهما الرئيس، أما العقوبات الباقية فلا بد من استشارة مكتب رئاسة المؤتمر بشأنها.

مادة (63)

مع عدم الإخلال بنص المادة الثانية من هذا النظام، إن ارتكب عضو المؤتمر جنائية في مقر المؤتمر فعلى الرئيس أن يأمر بالقبض عليه وحجزه في مكان معين وتسليمه للسلطة القضائية فور حضور من يمثلها. أما إن كان الفعل جنحة فللرئيس إبلاغ السلطات ذات الاختصاص لاتخاذ التدابير القانونية.

الباب الرابع: جلسات المؤتمر**الفصل الأول: نظام جلسات المؤتمر****مادة (64)**

المؤتمر الوطني في انعقاد دائم، وتتعقد جلساته أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع، ويبتدئ الاجتماع الساعة التاسعة صباحاً إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.

مادة (65)

يتولى الرئيس المحافظة على النظام والأمن داخل المؤتمر، ولا يجوز استدعاء أفراد قوى الأمن غير التابعة للمؤتمر إلا بطلب منه، وهو الذي يطبق

النظام الداخلي فيأذن بالكلام ويمنعه وفقاً للنظام، ويأمر بتدوين أقوال الأعضاء في المحضر، ويحذف أقوال من لم يأذن له منهم، ويوجه الأسئلة التي تقتضيها إدارة الجلسة، ويعلن ما يصدره المؤتمر من قرارات، وله حق الاشتراك في التصويت كسائر أعضاء المؤتمر.

مادة (66)

جلسات المؤتمر علنية إلا إذا قررت الأغلبية عقدها سرية بناءً على طلب من عشرين عضواً على الأقل، أو بناءً على طلب الحكومة.

مادة (67)

إن كانت الجلسة سرية جاز للمؤتمر أن يقرر أن تكون بلا محضر، ويجوز له أن يقرر أن تكون بمحضر بغير أن تنشر قراراتها.

مادة (68)

لا يحضر أحد ولو كان من موظفي المؤتمر جلساته السرية، ويقوم المقرر ومساعدته بتنظيم المحضر إذا قرر المؤتمر وضع محضر للجلسة.

مادة (69)

توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة بنصف ساعة قوائم الحضور يوقعون عليها عند حضورهم، ومتى حل موعد الافتتاح يطلع الرئيس على القوائم، فإذا تبين أن النصاب القانوني لم يكتمل فله أن يؤخر افتتاح الجلسة ساعة واحدة.

مادة (70)

النصاب القانوني للمؤتمر يكون بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ولا يصح اتخاذ القرار إلا بموافقة الأغلبية المطلقة للحضور في غير المسائل المنصوص عليها في الإعلان الدستوري أما المناقشات فلا تستوجب استمرار توافر النصاب.

مادة (71)

إذا رفعت الجلسة قبل الانتهاء من مناقشة موضوع ما، يكون لرئيس المؤتمر أن يقرر تعليقها، وتعد الجلسات التي تعقد فيما بعد لاستكمال البحث استمراراً للجلسة الأولى.

مادة (72)

فور افتتاح الجلسة تُتلى أسماء الأعضاء الغائبين بعذر فالغائبين بغير عذر، ثم ملخص محضر الجلسة السابقة، ويصدق عليه بعد إجراء التصحيح الذي تقره الرئاسة بناء على طلب أحد الأعضاء أو بغير طلب.

مادة (73)

إذا وقع خلاف على ملخص المحضر، ينظر مكتب رئاسة المؤتمر فيه بعد الرجوع إلى المحضر التفصيلي، ويضع تقريراً بذلك يعرض على المؤتمر للبت فيه.

مادة (74)

يوضع لكل جلسة محضر تفصيلي وخلاصة محضر ما عدا الجلسات السرية التي تخضع لإجراءات خاصة. وتدون في المحضر التفصيلي جميع الوقائع والقرارات التي تحصل أثناء الجلسة، ويطبّع المحضر ويوزع على الأعضاء في مهلة ثلاثة أيام على الأكثر.

مادة (75)

يذكر في خلاصة المحضر:

- 1- أسماء الأعضاء الغائبين بعذر أو بغير عذر.
- 2- الوزراء الذين مثلوا الحكومة في الجلسة.
- 3- الموضوعات التي طرحت على المؤتمر وأسماء الأعضاء الذين اشتركوا في المناقشة.
- 4- القرارات التي صدرت.

مادة (76)

- 1- تصدق خلاصة محضر كل جلسة في مستهل الجلسة التي تليها، إلا إذا رأت الرئاسة أن القرارات التي اتخذت تستوجب التصديق في نهاية الجلسة، حينئذ يصدق المحضر في ختام الجلسة.
- 2- يجب التصديق على خلاصة المحضر في نهاية الجلسة في الحالات الآتية:-
 - عندما يصدق المؤتمر على مشروع أو اقتراح قانون ذي طبيعة مستعجلة.
 - في الجلسة الأخيرة من ولاية المؤتمر.
 - في جلسات الثقة بالحكومة.
 - في الحالات التي تقررها الأغلبية.

مادة (77)

إن لم يحصل التصديق على ملخص المحضر وفقاً للمادة السابقة لسبب من الأسباب، يجتمع مكتب رئاسة المؤتمر وفقاً للأصول المحددة لاجتماع اللجان ويصدق على ملخص المحضر.

مادة (78)

يتم الإعلان عن وقت الصلاة داخل القاعة بصوت مسموع بطريق أذان مسجل، ويتعين رفع الجلسة لأداء الصلاة المفروضة عقب ذلك مباشرة، ما لم يكن المؤتمر قد بدأ في عملية اقتراع سري فيكون رفعها بعد نهاية الاقتراع.

مادة (79)

يجلس أعضاء المؤتمر داخل القاعة وفق الترتيب الذي يتم الاتفاق عليه من الأعضاء، ويتعين عليهم الالتزام بأماكنهم قبل موعد افتتاح الجلسة بوقت كاف. ويحظر التدخين أو استعمال الهاتف المحمول أو الإتيان بتصرف أو سلوك من شأنه الإخلال بالنظام أثناء انعقاد الجلسة.

الفصل الثاني: الحضور والغياب**مادة (80)**

- 1- لا يجوز لعضو المؤتمر الغياب أكثر من ثلاث جلسات متتالية إلا بعذر مشروع مسبق يسجل في مكتب رئاسة المؤتمر.
- 2- وفي حال اضطرار عضو المؤتمر للغياب - بغير مهمة رسمية - وبصورة مستمرة عن أكثر من جلسة واحدة عليه أن يقدم طلباً إلى مكتب رئاسة المؤتمر يبين فيه أسباب الغياب، ويعرض هذا الطلب على المؤتمر لأخذ العلم في أول جلسة يعقدها.

مادة (81)

عندما لا يتم عقد جلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني يضع المقرر جدولاً بأسماء الأعضاء الغائبين بدون إذن أو عذر، وتدرج أسماء الغائبين في محضر الجلسة التي تم التغيب فيها.

الفصل الثالث: المناقشات**مادة (82)**

يبدأ المؤتمر أعماله بتلاوة خلاصة الأوراق الواردة ويخصص لذلك أول ساعة من الجلسة، وفيما لا يتجاوز هذا الوقت يكون لكل عضو حق التعليق على الموضوع بحدود ثلاث دقائق، وبعدها يصار إلى مناقشة الموضوعات الواردة في جدول الأعمال.

مادة (83)

يتلى أولاً المشروع موضوع المناقشة مع أسبابه الموجبة له، فتقرير اللجنة ذات الاختصاص والتعديلات التي اقترحتها، ثم يُعطى الكلام للأعضاء المدونة أسماؤهم قبل الجلسة تباعاً حسب الترتيب، ومن ثم للأعضاء الذين يطلبون الكلام أثناء الجلسة.

مادة (84)

لرئيس الحق في شرح المشروعات والتقارير والتعديلات المقترحة من اللجان أو من أحد الأعضاء تسهياً وتوضيحاً للبحث. أما إذا شاء الرئيس الاشتراك في المناقشة واتخاذ موقف من المشروع فعليه أن يترك المنصة، ويولي الرئاسة نائبه أو أكبر الأعضاء الحاضرين سناً في حال غياب نائبه الرئيس، وأن يجلس في مقاعد الأعضاء إلى أن ينتهي بحث الموضوع.

مادة (85)

بعد انتهاء المناقشة بصورة عامة ينتقل المؤتمر إلى البحث في مواد والتصويت عليها مادة مادة إلا إذا قدم اقتراح برفض المشروع، فيجري التصويت على الاقتراح أولاً حتى إذا قبله المؤتمر عد المشروع مرفوضاً.

مادة (86)

للحكومة - بناء على طلبها - حق الأولوية في الكلام مرة واحدة عند بحث أي مشروع، ويليه رؤساء اللجان، فمقرروها، فأصحاب الاقتراحات إذا ما تناول البحث تقرير اللجنة وتعديلها أو الاقتراح المقدم.

مادة (87)

لكل عضو حق الأولوية في الكلام مرة واحدة في كل أمر يتعلق بالنظام الداخلي، أو إذا كان قدم اقتراحاً بتعديل المشروع أو الاقتراح موضوع البحث أو أراد شرحه أو طلب سحبه. ولا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرة واحدة في مناقشة موضوع واحد مناقشة عامة إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا النظام.

مادة (88)

للعضو المدون اسمه في قائمة طلب الكلمات أن يتخلى عن دوره لعضو لم يدون اسمه في الجدول، وفي هذه الحال لا يجوز له أن يتكلم إلا بعد أن يكون تكلم الأعضاء جميعهم من طالبي الكلام عند تخليه عن دوره.

مادة (89)

لا يجوز توجيه الكلام إلا للرئيس أو المؤتمر، ولا تجوز التلاوة إلا في التقارير والوثائق المؤيدة والمستندات والنصوص التي تحتوي على أرقام، وفي مناقشة الموازنة ومناقشة البيان الوزاري.

الفصل الرابع: نظام الكلام في الجلسة

مادة (90)

لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلمة ويأذن له الرئيس في ذلك، ولا يجوز للرئيس أن يرفض الإذن في الكلام إلا لسبب تقتضيه أحكام هذه اللائحة، وفيما عدا طلب استعجال إنهاء التقارير في الموضوعات المحولة إلى لجان المؤتمر أو الإجراءات المتعلقة بمباشرتها لمهامها، ولا يقبل طلب الكلام في موضوع محول إلى إحدى اللجان إلا بعد تقديم تقريرها وإدراجه بجدول أعمال المؤتمر.

مادة (91)

تكون مدة الكلام لعضو المؤتمر والحكومة كما يلي:

- 1- في السؤال: عشر دقائق لكل من السائل والوزير ذي الاختصاص.
- 2- في الاستجواب: ربع ساعة للمستجوب لشرح استجوابه وربع ساعة للحكومة وخمس دقائق لكل من الأعضاء الآخرين.
- 3- في الموازنة ومناقشة البيان الوزاري: نصف ساعة لكل عضو.
- 4- وفي الحالات الأخرى يحدد رئيس المؤتمر مدة الكلام لكل عضو وفقاً للضرورة.

مادة (92)

تُجرى مناقشة البيان الوزاري في جلسة تعقد بعد (48) ساعة على الأقل من جلسة تلاوته ما لم يكن قد وزع على أعضاء المؤتمر قبل هذه الجلسة بمدة مماثلة.

مادة (93)

يجوز لكل عضو أن يقدم كتابةً إلى رئيس المؤتمر طلب استيضاح في موضوع يود العضو الاستفسار عنه من مكتب رئاسة المؤتمر، ويجوز لرئيس المؤتمر أن يرد على الاستفسار بالجلسة في إيجاز دون أن تُجرى فيه أية مناقشة، ثم ينظر المؤتمر في باقي المسائل الواردة على جدول الأعمال.

مادة (94)

لا تجوز المناقشة في موضوع غير وارد على جدول الأعمال إلا بناءً على طلب الحكومة أو رئيس المؤتمر، أو بناءً على طلب خطي مسبب يقدم إلى رئيس المؤتمر من عشرين عضواً على الأقل. ولا يجوز الكلام لمقدم الطلب إلا بعد موافقة المؤتمر عليه بناءً على ما يعرضه الرئيس، ويصدر قرار المؤتمر في ذلك دون مناقشة، ومع ذلك يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام لواحد من مؤيدي الطلب، وواحد من معارضيها، لمدة لا تزيد عن خمس دقائق لكل منهما.

مادة (95)

إذا وافق المؤتمر على مناقشة موضوع غير وارد في جدول الأعمال تجري مناقشته بعد الانتهاء من الجدول إلا إذا وافق المؤتمر بناءً على طلب الحكومة على مناقشته فوراً.

مادة (96)

مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص عن الأولوية في الكلام يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب تقديم طلباتهم مع مراعاة صالح المناقشة. وعند تشعب الآراء يراعي الرئيس بقدر الإمكان أن يتناوب الكلام المؤيدون والمعارضون للموضوعات المعروضة للمناقشة. تُعطى دائماً الكلمة لرئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارة لشئون المؤتمر الوطني العام، ومندوبي الحكومة كلما طلبوا الكلام من رئيس المؤتمر، وذلك بعد انتهاء المتكلم الأصلي من كلمته،

ولرؤساء اللجان والمقررين خلال المناقشة في الموضوعات الصادرة عن لجاتهم الحق في الكلام كلما طلبوا من رئيس المؤتمر ذلك.

مادة (97)

يجوز طلب الكلام في أي وقت في أحد الأحوال الآتية:

- 1- الدفع بعدم جواز المناقشة في الموضوع المعروض، لتعارضه مع الدستور.
 - 2- توجيه النظر إلى مراعاة أحكام النظام الداخلي للمؤتمر الوطني.
 - 3- تصحيح واقعة محددة مدعى بها أو الرد على قول يمس طالب الكلام.
 - 4- طلب التأجيل، أو إرجاء النظر في الموضوع المعروض للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً.
- ولهذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي، ويترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار المؤتمر بشأنها.
- ولا يجوز لطالب الكلام التكلم فيه قبل أن يتم المتكلم الأصلي أقواله، إلا إذا أذن له الرئيس بذلك، وكان مبنى طلب الكلام أحد الأسباب المبينة بالبندين الأول والثاني.

ويجب قبل الإذن بالكلام في الأحوال المحددة في البندين الأول والثاني أن يحدد العضو المادة التي يستند إليها في الإعلان الدستوري، أو النظام الداخلي للمؤتمر، وأن يبين للمؤتمر وجه المخالفة، كما يجب في الأحوال المبينة في البندين الثالث والرابع تحديد الواقعة أو القول أو الموضوع المشار إليه في هذين البندين بطلب كتابي يقدم لرئيس المؤتمر.

مادة (98)

إذا تبين بعد الإذن بالكلام للعضو أنه قد تكلم بالمخالفة لأي حكم من أحكام المادة السابقة، كان لرئيس المؤتمر سحب الكلمة منه، كما يجوز للمؤتمر بناء على اقتراح رئيسه، أن يقرر تنبيهه إلى عدم تكرار ذلك، أو حرمانه من الكلام في الموضوع المعروض حتى نهاية الجلسة.

الفصل الخامس: الخروج على قواعد الكلام في الجلسة**مادة (99)**

يجب على المتكلم التعبير عن رأيه ووجهة نظره، مع المحافظة على كرامة المؤسسات الدستورية بالدولة وهيبته، وكرامة المؤتمر ورئيسه وأعضائه، كما يجب على المتكلم أن لا يكرر أقواله ولا أقوال غيره، ولا يجوز له أن يخرج عن الموضوع المعروض للبحث، ولا أن يأتي أمراً مخالفاً بالنظام والوقار الواجب للجلسة.

مادة (100)

لا يجوز لأحد غير رئيس المؤتمر مقاطعة المتكلم، ولا إبداء ملاحظة له، وللرئيس وحده الحق في أن ينبه المتكلم حال كلامه على مخالفته لأحكام المادة السابقة، أو غيرها من أحكام هذا النظام، أو إلى أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً، وأنه لا محل لاسترساله في الكلام، وللرئيس أن يأمر بحذف كل كلام من محضر الجلسة يصدر من أحد الأعضاء مخالفاً لأحكام هذا النظام.

مادة (101)

إذا وجه الرئيس تحذيراً للمتكلم طبقاً لأحكام المواد السابقة ثم عاد في الجلسة ذاتها إلى الخروج على نظام الكلام فللرئيس أن يعرض على المؤتمر منعه من الكلام في الموضوع نفسه، أو منعه من الكلام حتى انتهاء الجلسة، ويصدر قرار المؤتمر في ذلك دون مناقشة.

مادة (102)

للرئيس حق منع المتحدث من متابعة الكلام بدون قرار من المؤتمر في الحالات الآتية:

- 1- إذا تناول الكلام بدون إذن الرئاسة.
- 2- إذا تفوه بعبارات نابية بحق أحزاب المؤتمر أو كتله أو أحد أعضاء المؤتمر.

- 3- إذا تعرض لحياة غيره الخاصة.
 - 4- إذا تعرض لشخص أو لهيئة بالتحقير ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي بات.
 - 5- إذا خرج في كلامه عن الموضوع الذي أذن له بالكلام فيه.
 - 6- إذا تناول في كلامه وقائع قضية لا تزال قيد التحقيق أو النظر لدى القضاء.
 - 7- إذا انتهت المدة الممنوحة له للكلام.
- وفيما عدا هذه الحالات لا يمنع المتحدث من الكلام إلا بقرار من المؤتمر.

مادة (103)

تُعطى الأولوية في المناقشات والتصويت حسب الترتيب الآتي:

- 1- اقتراح رفض المشروع.
- 2- اقتراح رد المشروع إلى الحكومة.
- 3- اقتراح إرسال المشروع إلى لجنة غير اللجنة التي درسته.
- 4- اقتراح إعادة المشروع إلى اللجنة التي درسته.
- 5- اقتراح تأجيل المناقشة إلى جلسة تالية.
- 6- اقتراحات التعديل ويبدأ بأبعتها عن الأصل.
- 7- اقتراح التعديل على التعديل.
- 8- اقتراح التصديق على أصل المشروع.

مادة (104)

- لكل عضو حق اقتراح إقفال باب المناقشة في موضوع تكلم - على الأقل - عضوان في تأييده وعضوان في رفضه أو تعديله، باستثناء الموضوعات المتعلقة بالدستور والثقة ومناقشة الموازنة مناقشة عامة.
- يقدم اقتراح إقفال باب المناقشة شفهيًا أو خطيًا إلى الرئيس الذي يأمر بتلاوته على المؤتمر، ولصاحبه حق شرحه مرة واحدة على أن لا يتجاوز كلامه مدة خمس دقائق، كما يسمح بمعارضته لعضوين على الأكثر قبل طرحه على التصويت.

مادة (105)

إذا حاز اقتراح إقفال باب المناقشة على الأغلبية شرع فوراً بالتصويت على الموضوع المعروض، وإذا لم يحرز الاقتراح الأغلبية فلا يجوز أن يطرح اقتراح جديد بإقفال باب المناقشة إلا بعد أن يكون قد تكلم أربعة أعضاء آخرين في الموضوع، اثنان في رفضه أو تعديله، واثنان في تأييده.

الباب الخامس: الانتخاب والتصويت**الفصل الأول: الانتخاب**

مادة (106)

يجرى انتخاب رئيس المؤتمر ونائبيه بالاقتراع السري المباشر في حال تعدد المترشحين، ويرفع اليد بأغلبية الأصوات المعبر عنها في حالة المترشح الوحيد، وفي حال عدم حصول أحد من المترشحين على الأغلبية المطلقة من الحاضرين يجرى اقتراع ثان لتحديد الفائز يتم فيه التنافس بين الأول والثاني المتحصلين على أغلبية الأصوات في حالة الاقتراع الأول.

ويجرى انتخاب المقرر ومساعدته والمراقبين بالأغلبية النسبية، ويجرى انتخاب الناطق الرسمي للمؤتمر بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وفي كل الأحوال يجرى الانتخاب بطريق الاقتراع الفردي بالصوت غير المتحول، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح المترشح الأكبر سنّاً، فإن انتفى فرق السن يُصار إلى القرعة لتحديد الفائز، وتتلّف أوراق الانتخاب فور إعلان النتائج.

مادة (107)

- يكون الانتخاب بأوراق نموذجية تحمل ختم المؤتمر، ولا تدخل في حساب الأغلبية في كل انتخاب يجريه المؤتمر الأوراق البيضاء أو الملغاة.

- تعد ملغاة كل ورقة تتضمن:

- 1- أسماء يفوق عددها المراكز المحددة في النظام.
- 2- أو تحتوي على علامة تعريف أو تمييز من أي نوع كانت.
- 3- أو كتبت بشكل لا يستدل منه على اسم أحد من المرشحين.

مادة (108)

إذا شغل مقعد في مكتب رئاسة المؤتمر، عمد المؤتمر إلى انتخاب خلف له في أول جلسة يعقدها وفقاً للإجراءات المقررة في المادة رقم (106).

مادة (109)

للمؤتمر الوطني العام أن يقبل رئيسه أو نائبيه في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين على سبيل الجزم واليقين أنه كان يحمل جنسية دولة أجنبية أو أنه متزوج بغير الليبية.
- 2- إذا انتزع اختصاصاً أصيلاً من اختصاصات المؤتمر الوطني العام المحددة بالإعلان الدستوري أو بهذا النظام.
- 3- إذا تبين بصورة قطعية عجزه كلياً عن أداء مهام منصبه على أن يثبت هذا العجز بالطرق الطبية القاطعة.

الفصل الثاني: التصويت

مادة (110)

يُجرى التصويت على مشروعات القوانين واقتراحاتها مادة مادة بطريقة رفع الأيدي أو التصويت الإلكتروني، وبعد التصويت على المواد يطرح الموضوع بمجمله على التصويت بطريقة المناداة بالأسماء، أو التصويت الإلكتروني، ويجوز التصويت على كل فقرة من فقرات المادة الواحدة على حدة، وفي هذه الحالة لا يعاد التصويت على المادة بمجملها.

مادة (111)

للمؤتمر قبل التصويت على مشروع أو اقتراح قانون بمجمله أن يقرر إعادته ولو بُدئ بالتصويت على مواده إلى اللجنة التي درسته، أو إلى لجنة أخرى، أو لجان مشتركة لإعادة النظر فيه في ضوء المناقشات التي جرت، ووضع تقرير جديد بشأنه في مدة عشرة أيام على الأكثر، وبعد وضع التقرير الجديد يدرج الموضوع في جدول الأعمال، ويجرى التصويت عليه مجدداً.

مادة (112)

يُجرى التصويت على الموازنة بنداً بنداً.

مادة (113)

يجرى التصويت على الثقة بطريقة المناداة بالأسماء، وذلك بالجواب بإحدى الكلمات التالية: ثقة، لا ثقة، ممتنع، ولا يدخل عدد الممتنعين في حساب الأغلبية المشترطة في الإعلان الدستوري.

مادة (114)

يمكن التصويت على مشروعات القوانين التي تجيز إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية دون عرض مواد هذه المعاهدات والاتفاقيات مادة مادة .

مادة (115)

يجرى التصويت على التوصيات والقرارات وسائر الموضوعات غير الواردة في المواد السابقة بطريقة رفع الأيدي أو التصويت الإلكتروني.

مادة (116)

إذا حصلت شبهة حول تصويت جرى بطريقة رفع الأيدي وطلب عشرة أعضاء على الأقل إعادة التصويت وجبت إعادته وإجراؤه بطريقة القيام والقعود أو بطريقة المناداة بالأسماء أو التصويت الإلكتروني.

الباب السادس: التشريع**الفصل الأول: إجراءات التشريع****مادة (117)**

يقدم العضو اقتراحات القوانين إلى المؤتمر بواسطة رئيسه مرفقة بمذكرة تتضمن الأسباب الموجبة، ولا يجوز أن يوقع اقتراح القانون أكثر من عشرين عضواً.

مادة (118)

لكل عضو أن يقدم اقتراحاً برغبة تتعلق بمصلحة عامة، أو أن يقدم اقتراحاً بقرار يطلب من المؤتمر إصداره، على أن يقدم الاقتراح كتابةً لرئيس المؤتمر

مرفقاً به مذكرة إيضاحية توضح موضوع الرغبة أو القرار واعتبارات المصلحة العامة لعرضه على المؤتمر.

مادة (119)

على رئيس المؤتمر أن يحول اقتراح القانون على اللجنة أو اللجان ذات الاختصاص وعلى رئاسة الحكومة للاطلاع، إلا إذا كان النظام ينص على أصول خاصة.

مادة (120)

لكل عضو قدم اقتراح قانون أن يطلب سحب اقتراحه بكتاب خطي يقدمه لرئيس المؤتمر، فإن لم يكن الاقتراح قد عُرض على مكتب رئاسة المؤتمر يكون السحب بأمر خطي من الرئيس، أما إن كان المؤتمر قد شرع في مناقشة اقتراح القانون فلا يسحب إلا بموافقة. وإذا تبني الاقتراح المطلوب سحبه أحد أعضاء المؤتمر وجب على المؤتمر متابعة النظر فيه.

مادة (121)

الاقتراحات برغبات التي تم رفضها أو سحبها لا يجوز إعادة تقديمها قبل مضي أسبوعين على صدور قرار المؤتمر برفضها، أما الاقتراحات بقوانين فلا يجوز إعادة تقديمها إلا بعد مضي شهر على رفضها أو سحبها.

مادة (122)

يجوز للمؤتمر بناء على طلب عشرة أعضاء أو اللجنة ذات الاختصاص أو الحكومة - وبعد بيان الأسباب - أن يقرر الاستعجال في النظر في موضوع معروض عليه.

مادة (123)

إن كان الموضوع الذي تقرر استعجال النظر فيه اقتراحاً برغبة أو اقتراحاً بقانون أحاله المؤتمر على اللجنة ذات الاختصاص بالموضوع أو التي يختارها لتبحث الموضوع أولاً في جواز النظر فيه ثم في موضوعه.

مادة (124)

تبحث اللجنة الموضوعات التي تقرر الاستعجال في نظرها قبل غيرها، على أن تقدم تقريراً بشأنها إلى المؤتمر في مدة أقصاها أسبوع، وإذا رفض المؤتمر صفة الاستعجال حوّل الموضوع إلى اللجنة ذات الاختصاص، واتبعت بشأنه الإجراءات العادية.

الفصل الثاني: الموازنة والقوانين المالية

مادة (125)

- تصل الموازنة إلى المؤتمر في أول شهر أكتوبر قبل السنة المالية.
- تحال إلى اللجنة المالية مشروعات قوانين الموازنة العامة والحساب الختامي لكل سنة حال ورودها لبحثها ومناقشتها.

مادة (126)

تقدم اللجنة المالية تقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تحويل المشروع عليها.

مادة (127)

يناقش التقرير بوجه عام قبل الانتقال إلى مناقشة أبواب الموازنة وإقرار بنودها، وبعد انتهاء مناقشة التقرير بوجه عام يصوت المؤتمر على المشروع في مناقشة الموازنة.

مادة (128)

ليس للمؤتمر عند مناقشة وإقرار مشروع الموازنة أن يزيد الاعتمادات المطلوبة بغير موافقة الحكومة، سواء أكان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح.
غير أن للمؤتمر بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الموازنة وإقراره أن يقر مشروع قانون إحداث نفقات جديدة.

مادة (129)

يجوز للمؤتمر إلغاء أو تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة، كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند إلى بند، أو من فصل إلى فصل، أو من باب إلى باب.

مادة (130)

يجرى التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات إضافية أو استثنائية بنداً بنداً.

مادة (131)

لا يجوز أن يطرح على التصويت أكثر من اقتراحين بالتخفيض، على أن يطرح أولاً الاقتراح الذي يتضمن الرقم الأكبر.

مادة (132)

يصدق المؤتمر أولاً على قانون إقفال الحساب، ثم على موازنة المصروفات، ثم على قانون الموازنة، وفي النهاية على موازنة الإيرادات.

مادة (133)

لا يجوز للمؤتمر إلغاء إدارة أو وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة إلغاء الاعتمادات المدرجة في الموازنة، وعليه إذا أراد الإلغاء إجراء ذلك بقانون خاص.

مادة (134)

إذا لم يعتمد المؤتمر الموازنة ولم يقدم أسباباً لذلك في مدة تسعين يوماً من تاريخ تقديمها إلى المؤتمر، يحق للحكومة صرف ما نسبته 1/12 من قيمة الموازنة المقترحة، وذلك لمدة شهر واحد، فإذا انقضت هذه المدة دون اعتماد عدت الموازنة معتمدة حكماً.

الباب السابع: تعيين الحكومة ومساؤولتها

الفصل الأول : تعيين الحكومة

المادة (135)

للمؤتمر وحده حق تعيين رئيس الوزراء، وتتبع في انتخابه الإجراءات المقررة لانتخاب رئيس المؤتمر طبقاً للفقرة الأولى من المادة (106) من هذا النظام.

المادة (136)

لا يحق لعضو المؤتمر الوطني العام الترشح لمنصب رئاسة الوزراء ولا يجوز اختياره لمنصب وزاري إلا إذا استقال من منصبه.

المادة (137)

يقوم رئيس الحكومة المكلف بتشكيل حكومته وتقديمها - مرفقة ببيان موجز حول برنامجها - إلى المؤتمر في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه.

المادة (138)

يتولى رئيس المؤتمر الدعوة إلى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ تسلمه ملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الحاضرين.

المادة (139)

عند انقضاء الأجل المقرر لتشكيل الحكومة دون تشكيلها أو في حالة عدم الحصول على ثقة المؤتمر يُعطى رئيس الوزراء المكلف مهلة عشرة أيام إضافية، فإن لم يتمكن من ذلك عين المؤتمر رئيساً جديداً للحكومة.

المادة (140)

يؤدي رئيس الحكومة وأعضاء حكومته اليمين القانونية المبينة بالإعلان الدستوري أمام المؤتمر الوطني العام بعد منح الثقة.

الفصل الثاني: الأسئلة**المادة (141)**

يحق لعضو أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو إلى أحد الوزراء بعد استفاد البحث في الأسئلة الخطية الواردة في جدول الأعمال، يوجه السؤال الشفوي. وللحكومة أن تجيب عن السؤال فوراً أو أن تطلب تأجيل الجواب، وفي هذه الحالة يحول كتاب مضمون السؤال كما ورد إلى الوزير ذي الاختصاص عن طريق أمانة سر المؤتمر. أما السؤال الخطي فيوجه عن طريق رئيس المؤتمر، وللحكومة أن تجيب عنه خطياً في مهلة أسبوع على الأكثر من تاريخ تسلمها السؤال.

المادة (142)

للحكومة إن تبين لها أن الجواب عن السؤال يتطلب إجراء تحقيق أو جمع معلومات يتعذر الحصول عليها في المهلة المبينة في المادة السابقة، تعين عليها أن تعلم مكتب رئاسة المؤتمر بكتاب توجهه إليه طالبة تمديد المهلة، وللمكتب أن يمنحها مهلة كافية مرة واحدة.

المادة (143)

إذا لم تجب الحكومة في المهلة القانونية عن سؤال العضو جاز له أن يحول السؤال إلى استجواب.

المادة (144)

بعد انقضاء المهلة المحددة للجواب تُدرج الأسئلة في أول جلسة مخصصة للأسئلة والأجوبة وكذلك تُدرج الأجوبة الواردة.

المادة (145)

يوزع جدول أعمال جلسة الأسئلة والأجوبة أو جلسة الاستجابات مرفقاً بالمستندات قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

مادة (146)

بعد تلاوة السؤال والجواب عليه يُعلن العضو إما اكتفائه، فيُختم بحث الموضوع، وإما رغبته في الكلام، وعندها يُعطى وحده حق الكلام في موضوع السؤال، وللحكومة حق الجواب، فإذا أعلن السائل اكتفائه بالجواب ختم بحث الموضوع، وإلا حق له تحويله إلى استجواب، تتبع في شأنه الأصول المتبعة في الاستجابات.

وفي حالة عدم وجود جواب يُعطى السائل حق الكلام، وللحكومة حق الجواب عنه شفهيًا، وعندها تتبع الأصول المبينة في الفقرة أعلاه، وفي كل الحالات لا تتجاوز مدة الكلام للعضو أو الحكومة عشر دقائق.

المادة (147)

لا يجوز تبني السؤال من عضو آخر إذا أعلن العضو السائل اكتفائه بجواب الحكومة.

الفصل الثالث**الاستجابات****المادة (148)**

لكل عضو أو أكثر أن يطلب استجواب الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء في موضوع معين، ويقدم طلب الاستجواب خطياً إلى رئيس المؤتمر فيحوله إلى الحكومة.

المادة (149)

على الحكومة أن تجيب عن طلب الاستجواب في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها إياه، إلا إذا كان الجواب يقتضي إجراء تحقيق أو جمع معلومات يتعذر معها تقديم الجواب في المهلة المذكورة، وفي هذه الحالة تطلب الحكومة أو الوزير المختص من مكتب رئاسة المؤتمر تمديد المهلة، وللمكتب أن يمدد المهلة بالقدر الذي يراه كافياً.

المادة (150)

فور ورود الجواب على الاستجواب، أو بعد انقضاء المهلة إذا كانت الحكومة لم تجب عنه، يُدرج موضوع الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة من الجلسات المخصصة للاستجواب حسب تاريخ وروده، ويجب حصر المناقشة في موضوع الاستجواب، ولا يجوز تحويل الجلسة إلى جلسة لمناقشة سياسة الحكومة بوجه عام إلا بموافقة المؤتمر بناء على طلب من الحكومة.

المادة (151)

يوزع الاستجواب والجواب عنه، على الأعضاء قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

المادة (152)

بعد تلاوة الاستجواب والجواب عنه يُعطى الكلام لصاحب الاستجواب ثم للحكومة.

وبعد طرح جميع الاستجابات والجواب عنها، يُعطى الكلام لمن شاء، ويمكن بعد ذلك طرح الثقة بأغلبية مائة وعشرين عضواً وفقاً للإعلان الدستوري. وإذا أعلن المستجوب اقتناعه بجواب الحكومة يُعلن الرئيس انتهاء البحث إلا إذا تبنى أحد الأعضاء موضوع الاستجواب، فتتبع الأصول المحددة في الفقرة أعلاه.

المادة (153)

تعين جلسة لمناقشة الحكومة في سياستها العامة بطلب من الحكومة أو بطلب من عشرين عضواً على الأقل وموافقة المؤتمر.

المادة (154)

للحكومة ولكل عضو أن يطلب طرح الثقة بعد انتهاء المناقشة في الاستجابات أو في المناقشة العامة، ويحق للحكومة أن تُعلق الثقة على إقرار مشروع قانون تقدمت به، وفي هذه الحالة يعد رفض المشروع نزاعاً للثقة من الحكومة.

أما إذا كان الطلب قد قدمه أحد الأعضاء فلا تعد الثقة معلقة على قبول المشروع، إلا إذا وافقت الحكومة على الطلب، وفي هذه الحالة يحق لكل من الحكومة والعضو طلب تأجيل المناقشة بالمشروع والتصويت عليه مدة خمسة أيام عمل على الأكثر.

ويحق لكل وزير أن يطرح الثقة بنفسه منفرداً أو أن يعلقها على مشروع قيد المناقشة، كما يحق لكل عضو أن يطلب طرح الثقة بشخص الوزير وذلك وفقاً للأصول المبينة أعلاه.

الفصل الرابع: التحقيق البرلماني

المادة (155)

للمؤتمر الوطني العام في هيئته العامة أن يقرر إجراء تحقيق برلماني في موضوع معين بناءً على اقتراح يقدم إليه للمناقشة، أو في معرض سؤال، أو استجواب في موضوع معين، أو مشروع يعرض عليه عن طريق لجنة ينتخبها المؤتمر.

وتجري اللجنة تحقيقها، وترفع تقريراً بنتيجة أعمالها إلى رئيس المؤتمر، وهو يعرضه على المؤتمر للبت في الموضوع.

المادة (156)

للجنة التحقيق أن تطلع على جميع الأوراق في مختلف دوائر الدولة، وأن تطلب تبليغها بنسخ منها، وأن تستمع إلى الإفادات وتطلب جميع الإيضاحات التي ترى أنها تفيد التحقيق.

المادة (157)

يحق للجان أن تعين لجنة فرعية من أعضائها لاستقصاء الحقائق في قضية معينة، وفي حال امتناع الإدارة ذات الاختصاص عن توفير المعلومات المطلوبة إلى اللجنة الفرعية ترفع اللجنة الفرعية تقريراً بالأمر إلى اللجنة التي انتدبتها لتقوم بطلب تعيين لجنة تحقيق برلمانية من المؤتمر الوطني العام.

المادة (158)

للمؤتمر أن يمنح لجان التحقيق البرلمانية سلطات هيئات التحقيق القضائية، على أن يصدر القرار في جلسة عامة للمؤتمر.

الباب الثامن: أحكام متنوعة

الفصل الأول

موازنة المؤتمر

المادة (159)

يعد مكتب رئاسة المؤتمر مشروع موازنته، وتعتمد ميزانية المؤتمر بإجراءات يوقعها الرئيس أو أحد نائبيه بالاشتراك مع أحد المراقبين بعد عرضها على المؤتمر، وتراعى في تنفيذها أحكام القانون المالي للدولة.

المادة (160)

في نهاية السنة المالية، ترسل رئاسة المؤتمر جداول بالاعتمادات المصروفة مع إقفال الحساب الختامي إلى وزارة المالية معتمدة من الرئيس أو نائبه، وتطبق في شأن هذه الجداول قواعد القانون المالي للدولة.

الفصل الثاني

ديوان المؤتمر الوطني العام

المادة (161)

يتشكل ديوان المؤتمر الوطني العام من الإدارات العامة والإدارات والأقسام الداخلة في الهيكل التنظيمي للجهاز الفني والإداري والمالي الذي يصدر فيه قرار من المؤتمر.

المادة (162)

يكون للمؤتمر ديوان في كل من بنغازي وسبها، وفي أية مدينة أخرى يقررها المؤتمر، كما يعين المؤتمر رئيساً للديوان في كل منها.

المادة (163)

يتولى ديوان المؤتمر تقديم الخدمات وتنسيق الأعمال اللازمة لمعاونة المؤتمر وجميع أعضائه ولجانه وأجهزته في مباشرة اختصاصاتهم ومسؤولياتهم طبقاً للقواعد التنظيمية الصادرة عن المؤتمر.

المادة (146)

يتولى رئيس المؤتمر الإشراف على ديوان المؤتمر الوطني، وعلى جميع شؤون المؤتمر وأعماله الإدارية والمالية والفنية.

المادة (165)

يصدر المؤتمر بناء على اقتراح رئيس الديوان اللوائح المنظمة لديوان المؤتمر، وتكون لها قوة القانون.

ويجري على العاملين في ديوان المؤتمر فيما لم يرد فيه نص في هذا النظام الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين في الدولة.

المادة (166)

يُعيّن رئيس الديوان بقرار من المؤتمر بناء على ترشيح رئيسه، ويشرف على جميع إدارات الديوان وأقسامه، وهو مسؤول أمام الرئيس عن حسن سير الأعمال فيها.

إيضاح للمادة (58)

السيد معالي/ وزير العدل

تحية طبية وبعد،،

بعد اطلاعنا على رسالتكم ذات الرقم الاشاري (5. 2550. 50) والمؤرخة في 2013/6/24م. بشأن تزويدكم بإيضاح عن عبارة الهيئة المشتركة الواردة بالمادة (58) حسب الإصدار الأخير للنظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام نورد لكم الإيضاح التالي:

بعد اطلاعنا على المواد (58-60-61-64) حسب الإصدار الأخير للنظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام تبين أن المقصود بعبارة الهيئة المشتركة هي لجنة مكونة من مكتب رئاسة المؤتمر الوطني العام ولجنة العدل والهيئات القضائية وهي التي تتولى دراسة طلب رفع الحصانة عن عضو المؤتمر الوطني العام وليس اللجنة التشريعية والدستورية. وهذا للعلم.

ولكم جزيل الشكر

عمر أبوليفة

رئيس اللجنة التشريعية والدستورية

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (63) لسنة 2013م.
في شأن اعتماد تسمية رئيس وأعضاء هيئة تطبيق
معايير تولي المناصب العامة**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م. بشأن إصدار قانون نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه السادس بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 9/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تعتمد تسمية رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة المنصوص عليها في القانون رقم (13) لسنة 2013م. المشار إليه وذلك على النحو الآتي:

- 1- السيد/ هلال عز الدين السنوسي (رئيساً).
- 2- السيد/محمد عيسى سيجوك (عضواً).
- 3- السيد/عمر مصطفى الحباسي (عضواً).
- 4- السيد/ علي بدي حسن (عضواً).

- 5- السيدة/ بهيجة محمود رمضان العائب (عضواً).
- 6- السيد/ الطاهر حسن صالح اسميو (عضواً).
- 7- السيد/ أحمد محمد علي عباس (عضواً).
- 8- السيد/ عبدالهادي رمضان أبو شهبوة (عضواً).
- 9- السيد/ عاشور زايد المنصوري (عضواً).
- 10- السيد/ موسى يخلف كرار (عضواً).

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 1/رمضان/1434هـ.

الموافق: 10/يوليو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (64) لسنة 2013م
في شأن اعتماد اللائحة الداخلية لهيئة تطبيق معايير تولى
المناصب العامة**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (63) لسنة 2013م. بشأن اعتماد تسمية رئيس وأعضاء هيئة تطبيق معايير تولى المناصب العامة.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه السابع بعد المائة المنعقد يوم الأربعاء الموافق 10/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تعتمد اللائحة الداخلية لهيئة تطبيق معايير تولى المناصب العامة المحدثة بموجب القانون رقم (13) لسنة 2013م. المشار إليه المرفقة بهذا القرار.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 7/رمضان/1434هـ.

الموافق: 16/يوليو/2013م.

اللائحة الداخلية
الفصل الأول
نطاق سريان اللائحة
مادة (1)

تسري أحكام هذه اللائحة على هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة.

مادة (2)

تتولى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة وفق قانون المؤتمر الوطني العام رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري، ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ومقرها مدينة طرابلس.

الفصل الثاني
الهيكل الإداري للهيئة
مادة (3)

يكون الهيكل الإداري للهيئة على النحو الآتي:

أولاً : رئيس الهيئة:

- وهو الممثل القانوني للهيئة في جميع تعاملاتها وفي تمثيلها أمام كافة الجهات، ويتولى:
- 1- رئاسة اجتماعات الهيئة والإشراف على تنظيم جدول أعمالها والتوقيع على محاضر جلساتها مع أمين سر الهيئة.
 - 2- التوقيع على القرارات التي تصدرها الهيئة لتطبيق قانون رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري.
 - 3- الإشراف على الشؤون الإدارية والمالية للهيئة بمعاونة مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
 - 4- الإشراف على إدارة المعلومات والاتصالات.
 - 5- الإشراف على إدارة تقنية المعلومات.

- 6- الإشراف على إدارة المحفوظات والتوثيق.
- 7- مباشرة السلطات الرئاسية والتأديبية على الموظفين بالهيئة وجميع ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية.
- 8- التوقيع على جميع المعاملات المالية والمصرفية المتعلقة بالهيئة، واتخاذ القرار بفتح حسابات مصرفية، لها والتوقيع على تلك الحسابات بالاشتراك مع مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- 9- الاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين تحتاجهم الهيئة وتحديد مكافآتهم المالية.
- 10- أية اختصاصات أخرى تقررها الهيئة.

ثانيا: نائب رئيس الهيئة:

ويتولى رئاسة الهيئة والقيام بمهام رئيسها عند غيابه أو بتفويض منه.

ثالثا: أعضاء الهيئة:

وهم الذين تمت تسميتهم لعضوية الهيئة بنص المادة الرابعة من قانون المؤتمر الوطني العام رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري.

رابعا: أمانة سر الهيئة:

تتكون من أمين وعدد من معاونين، وتتولى المهام التالية:

- 1- تنظيم جلسات الهيئة وإعداد ملفات لكل موضوع تبت فيه الهيئة بحيث تودع فيه جميع المراسلات والمعلومات المتعلقة به، وكذلك إثبات قرارات الهيئة بشأنه وحفظها بما يضمن سهولة العودة إليها مع الحفاظ على سريتها وعدم اطلاق غير رئيس وأعضاء الهيئة عليها.
- 2- تنظيم جدول أعمال الهيئة بناء على تعليمات رئيسها.
- 3- تحرير محاضر جلسات الهيئة والتوقيع عليها في صورتها النهائية مع رئيس الهيئة.

- 4- تحرير الدعوات لاجتماعات الهيئة وجداول اجتماعاتها والتأكد من وصولها إلى الأعضاء في وقت مناسب.
- 5- إعداد سجل تدون فيه قرارات الهيئة حسب ترتيب صدورها.

خامسا: الإدارة القانونية:

تتولى الإدارة القانونية عن طريق إدارة قضايا الدولة متابعة الطعون المقدمة من ذوي الشأن أمام القضاء، كما تقوم باستدعاء ذوي الشأن وذلك لتقديم دفعوهم مكتوبة عما هو منسوب إليهم.

سادسا: إدارة الشؤون الإدارية والمالية:

تتكون من مدير وعدد من معاونين، وتتولى المهام التالية:

- 1- الإشراف على الإجراءات الإدارية والوظيفية للعاملين بالهيئة، وحفظ ملفاتهم، وتنفيذ القرارات التي يتخذها رئيس الهيئة بشأنهم بمناسبة أداء أعمالهم.
- 2- تنظيم الخدمات اللازمة لعمل الهيئة من نقل وإقامة وقرطاسية ومستلزمات مكتبية وغيرها من الشؤون والمهام الإدارية التي يكلفه بها رئيس الهيئة.
- 3- إعداد المراسلات المتعلقة بشؤون الهيئة واستلام المراسلات الإدارية الواردة إليها.
- 4- تنظيم ميزانيات وحسابات الهيئة وتقديمها للاعتماد من قبل رئيس الهيئة.
- 5- إعداد التقارير المالية والمحاسبية عن الموقف المالي للهيئة حسب طلب رئيس الهيئة.
- 6- إعداد دورة مستندية تنظم آلية الصرف من الحسابات المصرفية للهيئة حسب بنود الميزانية وبعد الحصول على الموافقات اللازمة لكل إذن صرف، وإعداد سجلات ودفاتر محاسبية لضبط إيرادات ومصروفات الهيئة.
- 7- متابعة الحسابات المصرفية للهيئة، والتوقيع مع رئيس الهيئة أو نائبه على صكوك الصرف من تلك الحسابات.

سابعاً: إدارة المعلومات والاتصالات:

تتكون من مدير وعدد من معاونين، وتتولى المهام التالية:

- 1- استلام المعلومات والملفات والشكاوى الواردة للهيئة وإعدادها وتجهيزها للعرض على الهيئة.
- 2- تتولى بتكليف من رئيس الهيئة الاتصال بالجهات الأخرى للحصول على المعلومات التي تحتاجها الهيئة ومتابعة إنجازها واستلام الردود والمعلومات المطلوبة في المواعيد المحددة.
- 3- متابعة المكاتب الفرعية التابعة لها وتلقي ما يرد إليها من شكاوى ومعلومات واستيفاء النواقص وتنظيمها تمهيداً لعرضها على الهيئة.

ثامناً: إدارة تقنية المعلومات:

تتكون الإدارة من مدير وعدد من المختصين في تقنية المعلومات، وتتولى المهام التالية:

- 1- تجهيز الإدارة بالنظم والشبكات والحواسيب اللازمة للحصول على المعلومات بوسائطها ومصادرها المختلفة، وتنظيمها، وحفظها، وأرشفتها، واسترجاعها، وتحليلها، وتوفيرها لرئيس وأعضاء الهيئة.
- 2- تتولى مهمة تصميم وتفعيل وتحديث وإدارة الموقع الإلكتروني، وذلك للتواصل مع العامة للحصول على المعلومات منهم، ونشر التقارير التي تأذن الهيئة بنشرها.

الفصل الثالث

في اجتماعات الهيئة ونصاب الحضور ونظام الجلسات واتخاذ القرارات

مادة (4)

تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها الذي يترأس الاجتماع، وفي حالة غيابه أو قيام مانع لديه يقوم مقامه نائب الرئيس، وإذا تعذر عليهما ذلك يتم

اختيار أحد أعضاء الهيئة لرئاسة الجلسة، ويشترط لصحة انعقاد اجتماع الهيئة حضور سبعة أعضاء على الأقل، وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة (5)

يتولى رئيس الجلسة إدارة اجتماع الهيئة وتنظيم مناقشاتها، ولا يجوز لأحد من الأعضاء الحديث أثناء انعقاد الجلسة إلا إذا أذن له الرئيس بذلك، ويأذن للأعضاء بالتحدث حسب ترتيب طلباتهم مع تجنب تكرار ما أبداه الغير من الأعضاء، وعدم الخروج عن الموضوع المعروض للبحث حسب جدول أعمال الاجتماع.

مادة (6)

تصدر قرارات الهيئة فيما يتعلق بالملفات التي تتولاها بشأن تطبيق معايير تولى المناصب العليا وفق ما ورد بالمادة الرابعة عقب مداولة سرية بين الرئيس والأعضاء فقط، ولا يحضرها أمين سر الهيئة والذي يحضر عقب صدور القرار يتولى إثباته بمحضر الجلسة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال إفشاء ما تم في المداولة، ويشترط لصحة المداولة حضور سبعة أعضاء على الأقل، وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة (7)

لا يجوز لغير رئيس وأعضاء الهيئة الاطلاع على ما يتم اتخاذه من قرارات في الملفات التي تتولاها، وتحاط قرارات وملفات الهيئة بسرية تضمن عدم معرفة محتوياتها، ولا يجوز استنساخ صور أو إعطاء معلومات عنها إلا بتصريح مكتوب من رئيس الهيئة، ويجوز لصاحب المصلحة شخصياً الحصول على نسخة من قرار الهيئة الصادر بشأن تطبيق معايير تولى المناصب العامة بحقه بناء على طلب يقدمه لرئيس الهيئة ويؤشر عليه الرئيس بالموافقة.

مادة (8)

تتولى الهيئة فحص ومراجعة مدى انطباق معايير تولي المناصب العامة الواردة بالقانون رقم (13) لسنة 2013م. على شاغلي الوظائف والمناصب، وكذلك النظر في الترشيحات الواردة إليها من الجهات ذات العلاقة لتقلد تلك المناصب والوظائف وتطبيق معايير تولي المناصب العامة عليها، وعلى الهيئة أن تصدر خلال مدة أقصاها واحد وعشرون يوماً من تاريخ نظرها للملفات المتعلقة بها قراراً مسبباً بالانطباق أو عدم انطباق المعايير المنصوص عليها في قانون العزل السياسي والإداري.

مادة (9)

لا تقبل الهيئة الطلبات المحالة من الجهات المتقدمة بالترشيح إلا إذا كانت مرفقة بالنماذج التي حددها الهيئة، والمتضمنة جميع البيانات عن المرشح وإقراراً موقعاً منه عن سيرته الذاتية وذمته المالية مع تعهده خطياً بتحمل المسؤولية القانونية عن صحة هذه البيانات مع إرفاق المستندات المطلوبة.

مادة (10)

للهيئة حق التحري عن متقلد المنصب أو الوظيفة أو المرشح لها وطلب أية معلومات أو بيانات تراها ضرورية، كما لها أن تستعين بكافة الوسائل الضرورية للتحقق من صحة المعلومات والإقرارات المشار إليها في المادة السابقة، وكذلك الاستعانة بمن تراه مناسباً في أداء مهامها.

مادة (11)

لا يجوز لرئيس الهيئة أو أحد أعضائها أن يحضر أي جلسة إذا كان المعروض بشأن تطبيق معايير تولي المناصب العامة يخص أحد أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة، أو كانت له مصلحة شخصية بصفته وصياً أو قيماً أو وكيلاً، وإلا كان القرار باطلاً.

مادة (12)

تفصل الهيئة في طلبات الرد التي يقدمها ذوو الشأن ضد رئيس الهيئة أو أحد الأعضاء في جلسة سرية لا يحضرها العضو المطلوب رده، وتصدر الهيئة قرارها بالأغلبية بقبول طلب الرد أو رفضه، وفي حالة قبوله يمتنع على العضو المطلوب رده حضور الجلسة التي يتم فيها نظر موضوع طلب الرد، وعند رفض طلب الرد يبلغ القرار لطالب الرد.

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالعاملين بالهيئة

مادة (13)

يتم نذب العاملين بالهيئة من موظفي الجهاز الإداري للدولة وفق الطرق المقررة قانوناً للندب، في حين يتم التعاقد مع المتعاونين من غير موظفي الدولة من طرف الهيئة مباشرة، ويحدد رئيس الهيئة شروط ومدة الندب أو التعاقد والمزايا المالية المقررة لكل موظف أو متعاون.

مادة (14)

لرئيس الهيئة حق تشكيل مجالس التأديب لمساءلة موظفي الهيئة وعاملاتها عند ارتكابهم لمخالفات إدارية أو مالية، كما تكون له سلطات إيقاف الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في التشريعات النافذة وفق الآتي:

- 1- اللوم.
- 2- الإنذار.
- 3- الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز أسبوعاً.
- 4- إيقاف عن العمل والإحالة للتحقيق.
- 5- الإحالة لمجلس التأديب.
- 6- إنهاء التعاقد مع الموظف.

مادة (15)

يجب على الموظفين بالهيئة بعد تعيينهم أن يؤدوا أمام الهيئة يميناً بالصيغة الآتية:

((أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهام عملي بكل أمانة وصدق وإخلاص وأن أحترم القانون واللوائح الداخلية للهيئة وأن أراعي مخافة الله في أداء أعمالي وأن أحافظ على أسرار وظيفتي والله على ما أقول شهيد))

مادة (16)

يُعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورهما.

هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة

صدرت بتاريخ: 8/يونيو/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (65) لسنة 2013م. في شأن منح الثقة لوزير

المؤتمر الوطني العام بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012م. في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن بعد المائة المنعقد يوم الاثنين بتاريخ السادس من شهر رمضان/1434هـ. الموافق الخامس عشر من شهر يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

تمنح الثقة للسيد/ **علي محمد البشير حمودة**، ويُعين وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية، في الحكومة المؤقتة.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 7/رمضان/1434هـ.

الموافق: 16/يوليو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (66) لسنة 2013م.
في شأن قبول استقالة**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى طلب الاستقالة المقدم من السيد/ جمعة أحمد عتيقة/ عضو المؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي التاسع بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 16/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تقبل استقالة السيد/ جمعة أحمد عتيقة من عضوية المؤتمر الوطني العام.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ تقديم الاستقالة المشار إليها في 16/يوليو/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام – ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 16/رمضان/1434هـ.

الموافق: 25/يوليو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (67) لسنة 2013م.
في شأن تسمية رئيس لديوان المحاسبة.**

المؤتمر الوطني العام:

- بعد الإطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثالث عشر بعد المائة المنعقد يوم الاثنين بتاريخ 29/يوليو/2013م.

قرر

المادة الأولى

يُسمى السيد/ **خالد أحمد منصور شكشك**، رئيساً لديوان المحاسبة وتساوى أوضاعه الوظيفية والمالية وفقاً لذلك.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 21/رمضان/1434هـ.

الموافق: 30/يوليو/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (68) لسنة 2013م.
في شأن تسمية وكيل لديوان المحاسبة.
المؤتمر الوطني العام:

- بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثالث عشر بعد المائة المنعقد يوم الاثنين بتاريخ 29/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُسمى السيد/ **علاء الدين منصور المسلاتي**، وكيلاً لديوان المحاسبة وتسوى أوضاعه الوظيفية والمالية وفقاً لذلك.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 21/رمضان/1434هـ.

الموافق: 30/يوليو/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (69) لسنة 2013م.
في شأن تعديل القرار رقم (16) لسنة 2012م.
بإعلان مناطق عسكرية مغلقة وتقرير بعض الأحكام
في شأن الحدود**

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012م. الصادر بتقرير بعض الأحكام في شأن تحديد صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى القرار رقم (16) لسنة 2012م. بإعلان مناطق عسكرية مغلقة وتقرير بعض الأحكام في شأن الحدود.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي المنعقد بتاريخ 30/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

- يُعدل نص المادة الأولى من قرار المؤتمر الوطني العام رقم (16) لسنة 2012م. المشار إليه بحيث يكون نصها الجديد على النحو الآتي:
- يقسم الجنوب الليبي إلى ثلاث مناطق عسكرية مغلقة وتطبق بشأنها كافة التشريعات الاستثنائية الواردة بالخصوص على التفصيل التالي:
- 1- منطقة سبها العسكرية وتشمل القطاعات الآتية:
 - قطاع سبها.

- قطاع مرزق.
- قطاع أوباري.
- قطاع غات.
- قطاع الشاطئ.

2- منطقة الكفرة العسكرية.

3- منطقة غدامس العسكرية.

ويصدر ببيان الحدود الإدارية العسكرية لهذه المناطق والقطاعات قرار من وزير الدفاع بناءً على عرض من رئيس الأركان العامة للجيش الليبي.

المادة الثانية

تضاف إلى القرار رقم (16) لسنة 2012م. المشار إليه مادة جديدة تحت رقم المادة (1) مكرراً يكون نصها على النحو الآتي:
مع مراعاة اختصاصات المؤسسات والجهات المدنية في الدولة تسند للمناطق والقطاعات العسكرية المشار إليها المهام التالية:

أولاً / مهام المناطق العسكرية:

- تأمين وحماية المنطقة من أية اعتداءات داخلية أو خارجية.
- السيطرة على كافة الوحدات العسكرية داخل حدود المنطقة.
- حماية الأهداف والمرافق الحيوية داخل حدود المنطقة.
- تقسيم المنطقة العسكرية إلى قطاعات حدودية حسب المساحة والرقعة الجغرافية.
- تنسيق التعاون بين كافة الأجهزة الأمنية الأخرى الواقعة في حدود المنطقة.
- المتابعة والإشراف على تدريب الوحدات العسكرية داخل حدود المنطقة.
- وضع الخطط المستعجلة للمواقف الطارئة والتهديدات الخارجية.

- تنفيذ كافة الأوامر والتعليمات الصادرة إليها من المستويات الأعلى.
- التنسيق مع قطاعات الأسلحة المختلفة (الجوية- البحرية- الدفاع الجوي- حرس الحدود) فيما يخص تأمين وحماية المنطقة.

ثانياً/ مهام القطاعات العسكرية:

- تأمين وحماية حدود القطاعات من أية اعتداءات.
- الإشراف على سير التدريب للوحدات التابعة له.
- حماية الأهداف والمؤسسات الحيوية الواقعة في حدود القطاع.
- تنفيذ كافة التعليمات والأوامر الصادرة له من أمر المنطقة.
- التنسيق مع الأسلحة الأخرى فيما يخص تأمين القطاع الحدودي.

المادة الثالثة

يكلف رئيس الأركان العامة أمراً عسكرياً لكل منطقة، ويمنح كافة الصلاحيات والاختصاصات الضبطية المخولة للسلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص القبض على كافة المطلوبين للعدالة في هذه المناطق، وإعادة المتسللين عبر الحدود إلى أوطانهم، وله في ذلك الاستعانة بمن يرى ضرورة الاستعانة به في هذا الشأن.

المادة الرابعة

يُلغى نص المادة الرابعة من القرار رقم (16) لسنة 2012م. المشار إليه سلفاً.

المادة الخامسة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 23/رمضان/1434هـ.

الموافق: 1/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (70) لسنة 2013م.
بشأن ترقية ضابط وتعيينه رئيساً للأركان
المؤتمر الوطني العام:-**

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثالث عشر بعد المائة المنعقد بتاريخ 29-يوليو-2013م.

أصدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُرقى العقيد عبد السلام جاد الله الصالحين العبيدي ترقية استثنائية إلى رتبة عميد بالجيش الليبي.

المادة (2)

يُرقى العميد عبد السلام جاد الله الصالحين العبيدي ترقية استثنائية إلى رتبة لواء بالجيش الليبي.

المادة (3)

يُعين اللواء عبد السلام جاد الله الصالحين العبيدي رئيساً للأركان العامة للجيش الليبي.

المادة (4)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل ما يخالفه من أحكام.

المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ: 21 رمضان 1434 هجرية.

الموافق: 30/يوليو/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (71) لسنة 2013م.
بالإذن لوزارة المالية في نقل مخصصات مالية
المؤتمر الوطني العام:-
بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة لسنة 2013م.
- وعلى ما خُص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الرابع عشر بعد المائة المنعقد بتاريخ 30/يوليو/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يؤذن لوزارة المالية في نقل مبلغ وقدره (31.190.000 د.ل.) واحد وثلاثون مليوناً ومائة وتسعون ألف دينار من بند الاحتياطي بالميزانية العامة للعام 2013م. إلى الجهات المبينة لاحقاً وعلى النحو التالي:-

ملاحظات	الاعتماد بعد التعديل	التعديل المطلوب		المخصص بالميزانية	البيان	الباب
		خفض	زيادة			
مكافأة المتطوعين لإزالة الألغام	1.528.990.000		28.990.000	1.500.000.000	وزارة الدفاع	الثاني
مخصصات الباب الأول	1.000.000		1.000.000		هيئة معايير تولي المناصب	الأول

مخصصات الباب الثاني	1.200.000		1.200.000		هيئة معايير تولي المناصب	الثاني
			31.190.000		الإجمالي	

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 26/رمضان/1434هـ.

الموافق: 4/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (72) لسنة 2013م.
في شأن منح الثقة لوزير**

المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012م. بشأن تحديد صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012م. في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السادس عشر بعد المائة المنعقد يوم الاثنين الموافق 5/أغسطس/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تُمنح الثقة للسيد / عبد الله عبد الرحمن محمد الشني ويُعين وزيراً للدفاع.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 27/رمضان/1434هـ.

الموافق: 5/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (73) لسنة 2013م.
بشأن تفويض السيد/ رئيس المؤتمر الوطني العام
في بعض الاختصاصات**

المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السادس عشر بعد المائة المنعقد يوم الاثنين بتاريخ 5/أغسطس/2013م.

أصدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُفوض السيد/ رئيس المؤتمر الوطني العام في اتخاذ الإجراءات العاجلة والضرورية لاستتباب الأمن على كافة أرجاء التراب الليبي وإنهاء النزاعات والخلافات التي تقع بين المناطق ورأب الصدع ووأد الفتنة والقبض على المجرمين وتحقيق سيادة القانون.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، وعلى كافة المعنيين به وضعه موضع التنفيذ، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 27/رمضان/1434هـ.

الموافق: 5/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (74) لسنة 2013م.
في شأن قبول استقالة**

المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى طلب الاستقالة المقدم من السيد/عبد المنعم فرج الوحيشي عضو المؤتمر الوطني العام في 25/يونيو/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي العشرين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 25/أغسطس/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تقبل استقالة السيد/عبد المنعم فرج الوحيشي من عضوية المؤتمر الوطني العام.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ تقديم الاستقالة المشار إليها في 25/يونيو/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 20/شوال/1434هـ.

الموافق: 27/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (75) لسنة 2013م.
في شأن قبول استقالة**

المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى طلب الاستقالة المقدم من السيد/محمد عبد الكريم دومة عضو المؤتمر الوطني العام في 24/أغسطس/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي العشرين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 25/أغسطس/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تقبل استقالة السيد/ محمد عبد الكريم دومة من عضوية المؤتمر الوطني العام.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ قبول الاستقالة المشار إليها في 25/أغسطس/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 20/شوال/1434هـ.

الموافق: 27/أغسطس/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (76) لسنة 2013م.
في شأن قبول استقالة**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى طلب الاستقالة المقدم من السيد/مصطفى عامر علي صولة عضو المؤتمر الوطني العام في 27/أغسطس/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الحادي والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 27/أغسطس/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تقبل استقالة السيد/ **مصطفى عامر علي صولة**، من عضوية المؤتمر الوطني العام.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ قبول الاستقالة المشار إليها في 27/أغسطس/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 22/شوال/1434هـ.

الموافق: 25/أغسطس/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (77) لسنة 2013م.
في شأن تشكيل لجنة إدارة أزمة بالمؤتمر الوطني العام
المؤتمر الوطني العام:
بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثالث والعشرين بعد المائة المنعقد بتاريخ 3/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تشكل لجنة إدارة أزمة بالمؤتمر الوطني العام، وتتألف من ثلاثة عشر عضواً، يصدر بتسميتهم قرار من رئيس المؤتمر بعد اتفاق أعضاء الدوائر الانتخابية بالمؤتمر الوطني العام على ذلك.

المادة الثانية

تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة متابعة ومعالجة الخروقات الأمنية والقانونية في الحقول والموانئ النفطية وكافة المنافذ البرية والبحرية والجوية ومصادر المياه وسائر المرافق الحيوية الأخرى في الدولة وصولاً إلى تأمينها وعودتها إلى حالتها الطبيعية السابقة بما يضمن استقرارها مستقبلاً.

المادة الثالثة

تخول اللجنة باتخاذ كافة الحلول الممكنة لبيسط الأمن وتحقيق هيئة الدولة وسيادة حكم القانون، ولها في سبيل ذلك الحق في اتخاذ جميع التدابير

والوسائل والقرارات التي تمكنها من ذلك، والاستعانة بمن ترى الاستعانة به تحقيقاً لغايتها.

المادة الرابعة

تلتزم اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ صدور هذا القرار أن تقدم تقريراً تفصيلياً إلى المؤتمر الوطني العام يتضمن نتائج عملها ومقترحاتها ومطالبها والعوائق التي قد تعترضها في سبيل إنجاز مهامها.

المادة الخامسة

على الحكومة المؤقتة وكافة الجهات الرسمية وغير الرسمية وكذلك مواطني الدولة توفير كافة الإمكانيات المادية واللوجستية وكل عون ومساعدة إلى اللجنة المحدثة بموجب هذا القرار.

المادة السادسة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 27/شوال/1434هـ.

الموافق: 03/سبتمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (78) لسنة 2013م.
في شأن تسمية رئيس هيئة الرقابة الإدارية**

المؤتمر الوطني العام:

- بعد الإطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2013م. بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثاني والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ 1/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُسمى السيد/ **عبد السلام محمد سعد الحاسي**، رئيساً لهيئة الرقابة الإدارية.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل ما يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 11/سبتمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (79) لسنة 2013م.
في شأن تسمية وكيل هيئة الرقابة الإدارية**

المؤتمر الوطني العام:-

- بعد الإطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2013م. بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثاني والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ 1/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُسمى السيد/ **نصر علي محمد حسن**، وكيلاً لهيئة الرقابة الإدارية.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 4/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 10/سبتمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (80) لسنة 2013م.
في شأن منح الثقة لوزير.**

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012م. في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى كتاب السيد/رئيس مجلس الوزراء، إشاري رقم (م.ر.و 365) المؤرخ في 25/يونيو/2013م. في شأن منح الثقة للسيد/ **محمد خليل بن سعود**، وزيراً للإعلام بديلاً عن السيد/ **يوسف محمد الشريف**، وزير الإعلام السابق الذي قدم استقالته.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ 10/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

تُمنح الثقة للسيد/ **محمد خليل بن سعود**، ويُعين وزيراً للإعلام في الحكومة المؤقتة.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 6/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 12/سبتمبر/2013م.

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (81) لسنة 2013م. في شأن رفع حصانة نيابية

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى كتاب السيد معالي وزير العدل المقيد تحت رقم (3535) المؤرخ في 2/سبتمبر/2013م. ومذكرة طلب الإذن بالتحقيق الصادر عن السيد النائب العام المرفقة به.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السابع والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 17/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (63) من النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام ترفع الحصانة النيابية عن السادة:

- 1- السيد/التواتي حمد العيضة
 - 2- السيد/جمعة السائح الصويعي
 - 3- السيدة/هاجر محمد قايد
- "عضو المؤتمر الوطني العام".
"عضو المؤتمر الوطني العام".
"عضو المؤتمر الوطني العام".

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 19/سبتمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (82) لسنة 2013م.
في شأن قبول استقالة**

المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى طلب الاستقالة من عضوية المؤتمر المقدم من السيد/امطير مفتاح عثمان عضو المؤتمر الوطني العام في 22/سبتمبر/2013م.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الحادي والعشرين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 22/سبتمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

تُقبَل استقالة السيد/ امطير مفتاح عثمان، من عضوية المؤتمر الوطني العام.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ قبول الاستقالة المشار إليها في 22/سبتمبر/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 19/ذو القعدة/1434هـ.

الموافق: 25/سبتمبر/2013م.

قرار رئيس المؤتمر الوطني العام

رقم (130) لسنة 2013م.

في شأن تكليف قوة أمنية مؤقتة لتأمين الطريق الساحلي بين المنطقة الممتدة من كوبري (17) إلى مدخل مدينة الزاوية والمناطق المحيطة بها

رئيس المؤتمر الوطني العام:-

- بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012م. في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (70) لسنة 2013م. في شأن ترقية ضابط وتعيينه رئيساً للأركان العامة للجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (73) لسنة 2013م. بشأن تفويض السيد/رئيس المؤتمر الوطني العام في بعض الاختصاصات.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السادس عشر بعد المائة المنعقد يوم الاثنين بتاريخ 5/أغسطس/2013م.

أصدر القرار الآتي:

المادة الأولى

على رئيس الأركان العامة للجيش الليبي بالتنسيق مع رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس مجلس الوزراء تكليف قوة أمنية محايدة على وجه

السرعة تتولى تأمين الطريق الساحلي الممتد من كوبري (17) إلى مدخل مدينة الزاوية والمناطق المحيطة بها والقبض على المجرمين المارقين على القانون الذين يقومون بقطع الطريق وترويع الأمنيين والاعتداء على الأرواح والممتلكات.

المادة الثانية

تُكلف الحكومة بتوفير كافة الإمكانيات المادية واللوجستية لدعم هذه القوة حتى تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها وتحقيق السلم الأهلي وتعزيز سيادة القانون.

المادة الثالثة

على القوة المذكورة وبالتنسيق مع المجالس المحلية بالمدن ذات الصلة بمناطق النزاع العمل على تأمين رجوع وإقامة الأسر جرّاء الحوادث الإجرامية التي وقعت بالأماكن القريبة منها.

المادة الرابعة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، وعلى الجهات ذات العلاقة وضعه موضع التنفيذ، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

نوري علي أبو سهمين
رئيس المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 27/رمضان/1434هـ.

الموافق: 5/أغسطس/2013م.

**قرار رئيس المؤتمر الوطني العام
رقم (132) لسنة 2013م.
بشأن تفويض السيد وزير الدفاع باختصاصات
القائد العام للقوات المسلحة بصفة مؤقتة**

رئيس المؤتمر الوطني العام :-

بعد الاطلاع :-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012م. في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (70) لسنة 2013م. في شأن ترقية ضابط وتعيينه رئيساً للأركان العامة للجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (72) لسنة 2013م. بشأن منح الثقة لوزير.

أصدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُفوض السيد وزير الدفاع باختصاصات القائد العام للقوات المسلحة بصفة مؤقتة وذلك للظروف الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لاستتباب الأمن على كافة أرجاء التراب الليبي.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل ما يخالفه، وعلى كافة المعنيين به وضعه موضع التنفيذ ويُنشر في الجريدة الرسمية.

نوري على أبو سهمين

رئيس المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ: 27 رمضان 1434 هجرية.

الموافق: 06/أغسطس/2013م.

**قرار رئيس المؤتمر الوطني العام
رقم (143) لسنة 2013م.
بشأن تشكيل غرفة عمليات ثوار ليبيا**

رئيس المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قانون رقم (11) لسنة 2012م. بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012م. في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (70) لسنة 2013م. في شأن ترقية ضابط وتعيينه رئيساً للأركان العامة للجيش الليبي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (73) لسنة 2013م. بشأن تفويض السيد رئيس المؤتمر الوطني العام في بعض الاختصاصات.
- وعلى كتاب رئيس المؤتمر الوطني العام رقم 1. ر. م. 18-يوليو-2013م. بشأن تكليف غرفة عمليات ثوار ليبيا بتأمين حماية طرابلس بمدخلها ومخارجها والمناطق المحيطة بها.

قرر

المادة (1)

تُشكل غرفة عمليات ثوار ليبيا كقوة تابعة للقائد الأعلى للجيش الليبي، مهمتها حفظ الأمن في جميع مناطق ليبيا وفقاً للتكليفات التي تصدر لها، وذلك بالتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ورئاسة الأركان العامة للجيش الليبي.

المادة (2)

لتمويل هذه الغرفة تُعتمد الميزانية المقترحة بموجب كتاب غرفة عمليات ثوار ليبيا رقم غ. ع. ث -1-27 بتاريخ 05/أغسطس/2013م. والمحالة إلى السيد رئيس المؤتمر الوطني العام من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء للاعتماد بموجب الخطاب رقم م. ر. و. 391 بتاريخ 07/أغسطس/2013م. على أن تُصرف هذه الميزانية وفق الإجراءات والنوائح والقوانين السارية، وعلى وزير المالية اعتماد مراقب مالي لمتابعة الصرف من هذه الميزانية، وفي جميع الأحوال تُعتمد الميزانيات المقترحة لهذه الغرفة من قبل القائد الأعلى للجيش الليبي.

المادة (3)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات ذات العلاقة وضعه موضع التنفيذ.

نوري علي أبوسهمين
رئيس المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس
بتاريخ 29/أغسطس/2013م.

**قرار رئيس المؤتمر الوطني العام
رقم (157) لسنة 2013م.
في شأن تعيين سفير**

رئيس المؤتمر الوطني العام:-

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (60) لسنة 2013م. في شأن اعتماد انتخاب رئيس.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (73) لسنة 2013م. في شأن تفويض السيد/رئيس المؤتمر الوطني العام في بعض الاختصاصات.

صدر القرار الآتي:

المادة الأولى

يُعين السيد/ **حسن محمد خليفة القرج**، سفيراً لدولة ليبيا في الجمهورية الموريتانية.

المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه.

نوري علي أبو سهمين
رئيس المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ: / / 1434هـ.

الموافق: 19/سبتمبر/2013م.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (129) لسنة 2013 ميلادي
بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات
وزارة الاتصالات وتنظيم جهازها الإداري**

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (22) لسنة 2010 ميلادي، بشأن الاتصالات.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي بشأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاتصالات والمعلوماتية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2013 ميلادي، بإنشاء الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (63) لسنة 2005 ميلادي بإنشاء الشركة الليبية للاتصالات وتقنية المعلومات القابضة.
- وعلى كتاب مدير مكتب وزير الاتصالات رقم (181) 6/فبراير/2013 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (338) بتاريخ 5/مارس/2013 ميلادي وكتابه رقم (708) بتاريخ 20/مارس/2013 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء باجتماعه الاستثنائي الرابع والعاشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر**مادة (1)**

يعتمد الهيكل التنظيمي لوزارة الاتصالات ويتم تنظيم جهازها الإداري وتحدد اختصاصاتها وفقاً لأحكام هذا القرار.

مادة (2)

تتولى وزارة الاتصالات وضع القواعد والأصول التي تؤسس لتطوير وتنمية قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وتحديد الحوافز والضوابط لدفع هذا القطاع نحو المزيد من النمو ضمن دائرة المنافسة والمساواة واحترام القوانين النافذة، وتقديم المشورة إلى الحكومة في المسائل المتعلقة بالمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وتتولى على وجه الخصوص ما يلي:-

- 1- تخطيط المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا وسياستها واستراتيجيتها وإدارة تنظيمها، وتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا واستراتيجية التمكين الإلكتروني، والأنشطة ذات الصلة في ليبيا.
- 2- وضع القواعد العامة لتنظيم خدمات المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا في ليبيا، واقتراح التشريعات حول قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا على مجلس الوزراء.
- 3- وضع ومراقبة السياسات اللازمة لتحرير قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 4- ضمان تحقيق المنافسة وخلق الفرص المتساوية لجميع مزودي الخدمات في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 5- وضع الاستراتيجية اللازمة لتنظيم قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، بما ينسجم مع الاستراتيجية العامة لهذا القطاع وخطط تحريره والمصادقة على استراتيجية التنظيم.
- 6- مراجعة التشريعات المقدمة من الجهات التابعة للوزارة والجهات المختصة بتنظيم الاتصالات تمهيداً لإقرارها حسب الأصول الدستورية، بما يتوافق مع خارطة الطريق الموضوعة لتنظيم قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.

- 7- مراقبة الأسعار في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا والتدخل لمنع الإجراءات المانعة للمنافسة.
- 8- مراقبة الالتزام بمستوى جودة الخدمة في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وفرض الغرامات على المخالفين.
- 9- ضمان إدارة الطيف واستخدامه ومراقبته بشكل فعال لكافة خدمات المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 10- العمل على تطوير خدمات (شبكات الجيل المقبل) البنية التحتية بقطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 11- ضبط عمليات تراخيص البث ومراقبة مضمون الإعلام الإلكتروني.
- 12- تخطيط وإدارة الأنشطة المؤدية لعملية الانتقال الرقمي، والتقارب بين قطاعي الإعلام والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 13- ضمان الحماية الرقمية الفاعلة وأمن المعلومات على المستوى الوطني.
- 14- قيادة عملية جذب العناصر البشرية للمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا وتنميتها.
- 15- رعاية الإبداع والريادة في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 16- تمثيل ليبيا في المنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بالمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 17- الإشراف على الكيانات التجارية وشركات مزودي الخدمات المملوكة للدولة، وضمان تقديمها للتقارير المطلوبة والتزامها بالتشريعات.
- 18- قيادة أنشطة الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني، وضمان توفر الخدمات الحكومية الإلكترونية بشكل واسع، وتنمية التفاعل الإلكتروني بين المواطنين والشركات الخاصة والجهات الحكومية.
- 19- قيادة جهود التحول الإلكتروني، وزيادة المعرفة الرقمية لكافة الفئات العمرية في جميع المناطق بليبيا بالتعاون الوثيق مع كافة الجهات الحكومية والوزارات المعنية.

20- تقرير نموذج التشغيل وخطة القوى العاملة لوزارة الاتصالات والمصادقة عليهما وتطبيقهما.

21- أية اختصاصات أخرى تسند لها بالتشريعات النافذة.

مادة (3)

يكون بالوزارة وكيل يساعده في أداء مهامه وكيل أو أكثر يعملون تحت إشرافه ويمارسون مهامهم وفقاً لما يقرره الوزير والتشريعات النافذة.

مادة (4)

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة الاتصالات من التقسيمات التنظيمية التالية:

أولاً : التقسيمات التابعة مباشرة للوزير:

أ- مكتب الوزير.

ب- مكتب المراجعة.

ج- مكتب المستشارين.

د- مكتب متابعة الاستثمارات بالقطاع.

ثانياً: الإدارات التابعة لوكيل الوزارة:

أ- إدارة الإعلام والعلاقات العامة.

ب- الإدارة العامة للخدمات الإلكترونية.

ج- الإدارة العامة لتطوير القطاع.

د- الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والخدمات.

هـ - الإدارة العامة لشؤون التنظيم.

و- إدارة المناطق.

ز- إدارة الاستراتيجية والتخطيط.

ح- إدارة المشروعات.

ط- إدارة الشؤون القانونية.

ثالثاً: ويتبع الوزارة ويخضع لإشرافها كل من:

1- الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.

2- الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة.

مادة (5)

يختص مكتب الوزير بما يلي:

- 1- إدارة مواعيد الوزير وجدول اجتماعاته وأمنه وتجهيزاته.
- 2- توثيق اجتماعات الوزير ومتابعة المهام الناتجة عنها.
- 3- تنسيق البريد الوارد والصادر والعمل بتوجيهات الوزير.
- 4- ختم وتسجيل القرارات الصادرة عن الوزير وتعميمها على الجهة المعنية والإدارات والمكاتب بالوزارة ومتابعة تنفيذها.
- 5- مساندة الوزير في تحضير الكلمات والمحاضرات والمذكرات والإعلانات العامة، والمشاركة في الأنشطة والمناسبات المتعلقة بالمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وإعداد ما يلزم تمهيداً لما يريد الوزير الإعلان عنه وبشكل عام.
- 6- القيام بكل ما يلزم لكي يتوفر للوزير الوسائل اللازمة أو المفيدة للقيام بمسؤولياته، وله في ذلك الاستعانة بمن يراه.

مادة (6)

يختص مكتب المراجعة بما يلي:

- 1- وضع وتنفيذ خطة سنوية للمراجعة والتدقيق.
- 2- التدقيق في عمليات الوزارة لتقييم فعالية الضوابط الإدارية والمالية الداخلية، وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية.
- 3- تقييم متانة ومصداقية وانتشار المعلومات المالية والتشغيلية، وفعالية وكفاية العمليات، وصيانة الأصول، والالتزام بالتشريعات والتنظيمات والعقود.
- 4- التقييم المستمر لمدى وضع الوزارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف.
- 5- إصدار التقارير الدورية للإدارة العليا بنتائج أنشطة التدقيق.
- 6- تقييم مدى تأسيس الأهداف التشغيلية وأهداف البرامج والالتزام بأهداف الوزارة (بالتعاون مع إدارة الاستراتيجية والتخطيط).

- 7- تقييم إمكانية دمج أو توحيد الوحدات، وإضافة أو تعديل الخدمات والعمليات والإجراءات والضوابط عبر تطويرها وتطبيقها أو توسيعها أو هما معاً.
- 8- مراقبة التطورات العالمية والتوجهات الجديدة في التدقيق الداخلي، وتطبيقها في الوزارة إذا كان ذلك ممكناً ومفيداً.

مادة (7)

يختص مكتب المستشارين بما يلي:

- 1- إبداء الرأي والمشاركة في إعداد النظم واللوائح التي تقوم الوزارة لإعدادها وفقاً للاختصاصات الممنوحة لها والتشريعات الصادرة بالخصوص.
- 2- اقتراح سبل تشجيع الاستثمار في القطاع.
- 3- المشاركة في إعداد الخطط الوطنية للقطاع.
- 4- المشاركة في إعداد مختلف الدراسات بالوزارة.
- 5- المساهمة في النهوض بمجال تقديم الخدمة.
- 6- أية اختصاصات أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (8)

يختص مكتب متابعة الاستثمارات بالقطاع بما يلي:

- 1- متابعة الإجراءات التي تضمن مساهمة القطاع الخاص لتنفيذ السياسة المعتمدة للوزارة.
- 2- القيام بالدور التنسيقي للتواصل مع شركات القطاع المملوكة للدولة.
- 3- مراقبة أداء الشركات التجارية العاملة في مجال الاتصالات.
- 4- متابعة تطبيق أنظمة الوزارة على مستوى شركات القطاع المملوكة للدولة والشركات الأخرى في القطاع.
- 5- إجراء المحادثات والتفاوض والمشاركة فيها بحسب الأحوال مع المستثمرين الوطنيين والأجانب في القطاع.

- 6- مراقبة تطور ونمو القطاع، ومدى التزام الشركات بما يصدر عن الوزارة من تعليمات.
- 7- جمع وتحليل البيانات الخاصة بأداء القطاع.
- 8- دراسة فرص الاستثمار في الأنشطة العالمية في مجال المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا بالتنسيق مع الجهات المختصة بما يخدم استراتيجية الوزارة.
- 9- مراقبة فعالية الإنفاق وفقاً للخطط الموضوعة.
- 10- مراجعة كافة طلبات المساعدة الفنية الخارجية المقدمة من الشركات المملوكة للدولة، وضمان الالتزام بالميزانية العامة.

مادة (9)

تختص إدارة الإعلام والعلاقات العامة بما يلي:

- 1- تطوير استراتيجية اتصالات الوزارة وسياستها وإرشاداتها.
- 2- إدارة وتطوير وتنفيذ حملات التواصل بالوزارة.
- 3- إدارة العلاقات مع وكالات الإعلام، بما في ذلك اختيار الوكالات وتجميع متطلبات الإعلام والمفاوضة على التعرفة، ومراقبة الإنفاق على الإعلام.
- 4- تنسيق حملات التواصل لبرامج الوزارة.
- 5- إنتاج منشورات وتقارير صحفية حول الأحداث المرتبطة بالوزارة أو خدماتها.
- 6- جمع المعلومات من كافة الوحدات التنظيمية وإصدار تقارير سنوية بأنشطة الاتصالات.
- 7- نشر المعلومات حول الوزارة وخدماتها والعاملين فيها ضمن الوزارة.
- 8- إنتاج وتحديث المضمون لموقع الوزارة في شبكة المعلومات.
- 9- متابعة وسائل الإعلام بما يذكر عن الوزارة أو عملها، والرد حين يقتضي الأمر.

مادة (10)

تختص الإدارة العامة للخدمات الإلكترونية بما يلي:

- 1- دراسة وتصميم شبكات وأنظمة المعلومات لتقديم الخدمات الإلكترونية لمختلف القطاعات.

- 2- مراقبة ودعم تصميم وتطوير وتنفيذ الخدمات الإلكترونية في الوزارات وفقاً لمتطلبات الخدمة.
- 3- تطوير وصيانة ومراقبة وتحديث منهجية الخدمات الإلكترونية، وضمان أداء الخدمات الإلكترونية وانتشارها.
- 4- تصميم وتطوير ومراقبة توفير خدمات البنية التحتية والتكنولوجيا كأداة للخدمات الإلكترونية.
- 5- تصميم وصيانة ومراقبة خطط ومنهجيات التكامل، مع تصميم وتطوير قناة التكامل، مع التوجهات العامة والمقاييس، ووضع معايير وتصاميم مرجعية لتكنولوجيا المعلومات لحكومة ليبيا الإلكترونية.
- 6- تطوير وإدارة وتحديث البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية لتكون المدخل الإلكتروني الموحد للخدمات والمعلومات الحكومية.
- 7- التنسيق مع شبكة ليبيا للتجارة الإلكترونية لوضع احتياجاتها وقواعد وأصول التوقيع الإلكتروني، وإدارة ترخيص الأنشطة التجارية ذات الصلة.
- 8- تزويد الجهة المختصة بالخدمات الإلكترونية بالتقارير عن سير العمل ببرنامج الحكومة الإلكترونية وإنجاز مهمته واستراتيجيته.

مادة (11)

تختص الإدارة العامة لتطوير القطاع بما يلي:

- 1- تنفيذ استراتيجية الوزارة لضمان بيئة مشجعة للأعمال عبر قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا لاجتذاب المهارات العالية والاستثمارات وتحقيق الاستثمارات ذات الجدوى.
- 2- وضع خطة عمل لرعاية الإبداع والريادة في مجال المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا بمنح الحوافز للشركات الأجنبية وتأسيس المناطق الخاصة بالقطاع والشركات الحاضنة للمشاريع والمبدعين وغيرها.
- 3- القيام بالإجراءات التي تضمن تحقيق الاستثمارات الرائدة.

- 4- اقتراح التوصيات اللازمة لمكتب متابعة استثمارات القطاع بشأن زيادة الاستثمارات في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 5- اقتراح التشريعات اللازمة لخلق الحوافز للاستثمار في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
- 6- بناء وإدارة العلاقات اللازمة مع الشركاء الاستراتيجيين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة.
- 7- تقييم المقترحات المقدمة من الجهات المختصة بشأن الفرص المتاحة للشركات والتعاون في الداخل والخارج.
- 8- إجراء تقييم سنوي لقطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

مادة (12)

تختص الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والخدمات بما يلي:

- 1- تقديم الخدمات اللازمة وعند الطلب في مجالات الموارد البشرية والشؤون الوظيفية والإدارية والمحفوظات والمحاسبة والمالية وإدارة المباني والمنشآت والخدمات وخدمات تقنية المعلومات.
- 2- تقييم طلبات تقديم الخدمات وتحسين مجالات التعاون وتقديم الدعم الإداري.
- 3- استغلال الموارد لبناء قدرات جديدة وإدخال العمل بالمقاييس في الوحدات التنظيمية المختلفة وممارسة الاختصاصات المقررة بالتشريعات النافذة.

مادة (13)

تختص الإدارة العامة لشؤون التنظيم بما يلي:

- 1- العمل على تنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية والبريد في ليبيا.
- 2- المساهمة في خلق الإطار التشريعي المؤدي إلى تحرير سوق الاتصالات.
- 3- تشجيع الوصول الشامل لخدمات الاتصالات.
- 4- مراعاة الإجراءات التي تضمن تنافسية السوق لرفع جودة الخدمة وتقديم خدمات متقدمة وأسعار منافسة.

- 5- العمل على اتخاذ الإجراءات التي تحقق زيادة ثقة الجمهور بسوق الاتصالات عبر الشفافية في التنظيم والترخيص.
- 6- تطبيق التشريعات النافذة لحماية حقوق المتعاملين والمزودين.
- 7- تشجيع زيادة نسبة وصول الخدمة لكل المستخدمين عبر الترتيبات الفعالة للربط بين الشبكات وآليات حساب التعرفة.
- 8- تحسين فعالية استخدام الموارد المحدودة مثل الطيف والأرقام وأسماء النطاق.
- 9- تسوية المنازعات بطريقة منهجية وشفافة وسريعة.
- 10- التنسيق مع الجهات المختصة للمشاركة في الاستشارات العامة ذات العلاقة بنشاط القطاع.

مادة (14)

تختص إدارة المناطق بما يلي:

- 1- إجراء المسح الميداني لمشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق.
- 2- إجراء المسح الميداني لقياس استخدام الطيف ومستويات الإشعاع وحالات التداخل.
- 3- القيام بإجراءات "التسوق السري" لتحديد الممارسات المانعة للمنافسة.
- 4- التنسيق بين مزودي الخدمات في المناطق.
- 5- مراقبة التزام مزودي الخدمات بالأسعار ومقاييس جودة الخدمة ومتطلبات استخدام الطيف.
- 6- استلام شكاوى المستفيدين من الخدمة ورفع التقارير بها.
- 7- توفير النصح القانوني لمكاتب المناطق حول صياغة العقود لحسابها بالتنسيق مع الإدارة القانونية.
- 8- تقديم الدعم والخبرات استراتيجياً وداخلياً لكافة الوحدات التنظيمية.
- 9- التنسيق مع الإدارة القانونية بالوزارة لضمان حقوق ومصالح الوزارة والعاملين فيها وذلك فيما يتعلق بإطار العمل في الوزارة وكذلك في القضايا المرفوعة من أو على الوزارة في المناطق.

- 10- التواصل مع الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والخدمات لتقديم المساعدة والدعم اللازم.
- 11- مساندة الجهة المختصة بالمسح الميداني في مراقبة الطيف.
- 12- القيام بمهام إدارة التراخيص بشؤون التنظيم.
- 13- مراقبة تطبيق التنظيمات السارية في المناطق.

مادة (15)

تختص إدارة الاستراتيجية والتخطيط بما يلي:

- 1- إدارة تطوير استراتيجية وطنية للمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، بالتنسيق مع إدارات الوزارة وأقسامها ووحداتها، والدوائر الخارجية المعنية.
- 2- نشر الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأنشطة المتعلقة بها في كافة الوحدات التنظيمية للوزارة.
- 3- وضع بطاقات قياس الأداء (مؤشرات الأداء) ونشرها في كافة الوحدات التنظيمية للوزارة.
- 4- مراقبة التنفيذ الفعال للاستراتيجية وإعداد تقارير لتقييم الأداء.
- 5- المبادرة إلى تحديد مشاكل تنفيذ الاستراتيجية، ورفع هذه الأمور إلى الإدارة العليا من خلال الوزير.

مادة (16)

تختص إدارة المشروعات بما يلي:

- 1- متابعة تنفيذ كافة البرامج والمشاريع من قبل الوحدات التنظيمية بالوزارة.
- 2- جمع طلبات المشاريع من الإدارات والوحدات ومقارنتها مع معطيات إدارة الاستراتيجية والتخطيط وإعداد برنامج سنوي لتنفيذ المشاريع.
- 3- التواصل مع وحدات المالية والمشتريات والإدارة لضمان توفر وسائل تنفيذ المشاريع.
- 4- إدارة المشاريع الاستراتيجية للوزارة.

- 5- مراقبة إنجاز مشاريع الوزارة، وتقديم خبرات إدارة المشاريع لوحداتها حيث تقتضي الحاجة.
- 6- رفع تقارير عن إنجاز المشاريع إلى وكيل الوزارة وإدارة الاستراتيجية والتخطيط.

مادة (17)

تختص إدارة الشؤون القانونية بما يلي:

- 1- إعداد المذكرات القانونية وتقديم الرأي والمشورة فيما يحال إليها من موضوعات.
- 2- مراجعة وصياغة مشروعات القوانين واللوائح والتنظيمات اللازمة لعمل الوزارة.
- 3- دراسة مشروعات العقود والاتفاقيات التي تعتمده الوزارة إبرامها.
- 4- دراسة ومراجعة الشروط القانونية للعطاءات والعقود المتعلقة بها بمراعاة اختصاصات لجنة العطاءات المختصة.
- 5- إعداد المراسلات والتقارير ومشاريع القرارات التي تصدر بها توجيهات من الوزير.
- 6- متابعة القضايا المرفوعة من الوزارة أو عليها.
- 7- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق والتزامات الوزارة القانونية.
- 8- العمل على توفير المراجع القانونية والقوانين واللوائح والمنشورات والدوريات النافذة.
- 9- المشاركة في عضوية لجان التحقيق بالوزارة واللجان التي تتطلبها طبيعة هذه اللجان.

مادة (18)

يخضع العاملون في كافة شؤونهم للوائح المعمول بها حالياً بالوزارة بما لا يخالف أحكام هذا القرار، وللوزارة عرض ما يتطلب على مجلس الوزراء لإجراء التعديلات أو المقترحات اللازمة لذلك.

مادة (19)

للووزير أن يكلف مباشرة أي موظف من الموظفين التابعين والعاملين بالوزارة للقيام بأي عمل يراه ضرورياً، وموافاته بأية معلومات ومستندات يطلبها ويراعى أن ينسق المكلف ورئيسه المباشر في الحالات التي تتطلب ذلك.

مادة (20)

للووزارة الاستعانة بالخبراء والمستشارين وذوي الاختصاص من خارج الوزارة على أن تحدد قرارات وعقود الاستعانة مهامهم ومكافآتهم بمراعاة التشريعات النافذة.

مادة (21)

يصدر بالتنظيم الداخلي للوزارة قرار من وزير الاتصالات.

مادة (22)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 20/جمادى الآخر/1434هـجري.
الموافق: 1/إبريل/2013ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء
رقم (353) لسنة 2012م.
بإنشاء المركز الوطني للترجمة**

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديله.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (174) لسنة 2011 ميلادي، بتحديد هيكل الحكومة الانتقالية.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011م. باعتماد الحكومة الانتقالية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (135) لسنة 2012م. بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الثقافة والمجتمع المدني وتنظيم جهازها الإداري، وتعديله.
- وعلى ما عرضه وزير الثقافة والمجتمع المدني بكتابه رقم (1815) بتاريخ 11/يوليو/2012م.
- وعلى موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الحادي والثلاثين المنعقد بتاريخ 2/أغسطس/2012م.

قرر

مادة (1)

يُنشأ مركز عام يُسمى "المركز الوطني للترجمة" يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع وزارة الثقافة والمجتمع المدني.

مادة (2)

يكون المقر الرئيس للمركز "مدينة درنة" بليبيا، ويجوز فتح فرع أو أكثر له داخل ليبيا بقرار من وزير الثقافة والمجتمع المدني بناء على عرض من مجلس إدارة المركز.

مادة (3)

يهدف المركز إلى دعم الثقافة الوطنية والقومية بما يحقق مواكبة مستجدات العصر، والمساهمة في التواصل مع الأمم الأخرى، ويدعم حظوظ ليبيا في تشكيل المشهد الحضاري الراهن، وذلك من خلال الإشراف على ترجمة الأعمال الثقافية والأدبية والعلمية ذات القيمة الرفيعة، وله على الأخص القيام بما يلي:-

- 1- التعريف بالإنتاج الثقافي المحلي وذلك من خلال ترجمة الأعمال الإبداعية المتميزة إلى اللغات الأخرى.
- 2- إثراء المكتبة العربية ونشر الوعي الثقافي من خلال سد احتياجاتها من الأعمال المترجمة.
- 3- الإسهام عن طريق الترجمة في سد الثغرات الثقافية بما يحقق التوازن المعرفي بين مختلف الحقول المعرفية والإبداعية.
- 4- المساهمة في تنمية القدرات المحلية في حقل الترجمة.
- 5- إجراء المسابقات الثقافية والأدبية في مجال الترجمة ومنح الجوائز التشجيعية.
- 6- تشجيع مشاريع ترجمة روائع النتاج الفكري الأدبي والثقافي التي تهتم بثقافة الطفل، وذلك بما يسهم في تنمية وعي الأطفال والارتقاء بذائقتهم الفنية، وغرس القيم الإنسانية في نفوسهم.
- 7- دعم جمعيات المترجمين من مؤسسات المجتمع المدني، وتبني بعض مشروعاتها بما يعزز دورها في تحقيق نهضة ثقافية واجتماعية في مجال الترجمة.
- 8- عقد الاتفاقيات وإرساء شراكات مع دور النشر العالمية لترجمة سلاسل ثقافية وعلمية وموسوعات عامة وتخصصية.
- 9- دعم الشراكة مع دور النشر العامة والخاصة وتمويل عمليات الترجمة والنشر وفقاً للخطط التي يعلها المركز بالخصوص.
- 10- الإشراف على المؤتمرات والندوات التي تستهدف تطوير الآليات الداعمة لحركة الترجمة.

مادة (4)

- للمركز في سبيل تحقيق مهامه القيام بما يلي:-
- 1- تملك المقرات والمعدات اللازمة لأداء مهامه.
 - 2- التعاون مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي وغيرهما من الجهات ذات العلاقة.
 - 3- التعاون مع نظرائه في الدول الأخرى.

مادة (5)

يُدار المركز بمجلس إدارة يتكون من رئيس وستة أعضاء يصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الثقافة والمجتمع المدني.

مادة (6)

- يختص مجلس الإدارة بالآتي:-
- وضع السياسة العامة للمركز وإعداد الخطط والبرامج الخاصة به ومتابعة تنفيذها.
 - إصدار اللوائح المنظمة لعمل المركز.
 - اقتراح مشروع الميزانية العامة وإعداد الحساب الختامي وعرضه للاعتماد.
 - اقتراح فروع للمركز، واقتراح تسمية رؤسائها على وزير الثقافة والمجتمع المدني.

مادة (8)

- تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي:-
- ما يخصص لها من الميزانية العامة.
 - العوائد الناجمة عن أوجه نشاطها.
 - التبرعات والهبات غير المشروطة التي يقبلها مجلس الإدارة.

مادة (9)

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تبدأ من بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بنهاية السنة المالية الحالية.

مادة (10)

يجوز للهيئة فتح حساب مصرفي أو أكثر تودع فيه أموالها وتؤدي إليه مواردها.

مادة (11)

يتولى ديوان المحاسبة مراجعة حسابات الهيئة.

مادة (12)

يصدر التنظيم الداخلي للهيئة بقرار من وزير الثقافة والمجتمع المدني بناء على عرض من مجلس إدارة الهيئة.

مادة (13)

يُحل المركز الوطني للمأثورات الشعبية المنشأ بموجب القرار رقم (349) لسنة 1995م. المشار إليه، وتؤول أصوله وموجوداته إلى الهيئة المنشأة بموجب هذا القرار، وينقل العاملون به إلى ذات الهيئة بذات أوضاعهم الإدارية والمالية.

مادة (14)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 27/رمضان/1433هجري.

الموافق: 15/أغسطس/2012ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (29) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/شوال/1434هـجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود بمحكمة استئناف طرابلس، وهم:-

- 1- هيثم محمد عبدالله الطيب.
- 2- سمية ميلاد يونس السبيعي.
- 3- ميلاد سالم ميلاد الفيتوري.
- 4- عمر ضوء امحمد القشطي.
- 5- عبد السلام المختار علي الشناق.
- 6- مصدق علي مفتاح العسكري.
- 7- حسين إبراهيم محمد كركاد.
- 8- التواتي رمضان التواتي أبو القاسم.
- 9- عامر محمد حسن التير.
- 10- حسن الطاهر علي مصباح.
- 11- سعيدة عبد الرزاق أحمد أبودبوس.
- 12- عبد الكريم امبارك أحمد اهبال.
- 13- عبير علي بشير الطيف.
- 14- رياض سالم سعيد الملهوف.
- 15- عز الدين علي عمار قشاط.
- 16- ربيع محمد مفتاح الحافي.

17- محمد سالم محمد الشريف.

18- أحمد إبراهيم علي دومة.

مادة 2

يُفيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كلُّ بمكتب محرر
العقود المبين قرين اسمه، وهم:-

- | | | |
|--------------------------|-------|------------------------------|
| محمد أبو بكر الفيرس. | بمكتب | 1- مهند المهدي الزروق |
| عبد الباسط مفتاح سالم. | بمكتب | 2- سالم محمد سالم العربي |
| محمد جمعة الحمروني. | بمكتب | 3- محمد صالح الهادي |
| أيمن الهادي عبد الله. | بمكتب | 4- محمود فتحي أحمد |
| عبد المنعم محمد الكرغلي. | بمكتب | 5- رويدة عبد المجيد ميلاد |
| عبد الباسط محمد مفتاح. | بمكتب | 6- أيمن محمد المبروك |
| حسين عبد الله علي. | بمكتب | 7- عبد الحكيم علي جبران |
| أشرف علي بالوق. | بمكتب | 8- هيثم سعيد امبية |
| خالد عمر أحمد. | بمكتب | 9- نجيب عبد الله احميد |
| عادل سعد فرقة. | بمكتب | 10- حمزة عبد السلام محمد |
| المبروك المهدي أحمد. | بمكتب | 11- عفاف محمد عبد الله |
| محمد علي سالم. | بمكتب | 12- فتحي سليمان القلاي |
| المبروك المهدي أحمد. | بمكتب | 13- سهام خميس علي |
| محمد الصغير الشهبوني | بمكتب | 14- أسامة فرج الشعافي |
| أبو بكر يوسف عيسى. | بمكتب | 15- سليمان إبراهيم رمضان |
| علي سالم الترهوني. | بمكتب | 16- حاتم عياد عبد المولى |
| سعد محمد علي. | بمكتب | 17- السنوسي عبد الجبار امبية |
| مجدي المهدي صالح. | بمكتب | 18- رمضان سالم علي |
| محمد علي الطيب. | بمكتب | 19- أيمن بلعيد مفتاح |
| سميرة منصور النواري. | بمكتب | 20- فوزي علي بلقاسم |

21- سعد مصباح عبدالله بمكتب عمر العماري محمد.

22- علاء الدين أحمد العربي بمكتب خالد محمد الجمل.

مادة 3

يُنقل السيد/ محمد علي سالم/ محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ علي أحمد المهدي للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/ المختار مصطفى الشائبي بناء على طلبه.

مادة 4

يُلغى قيد السيد/ هيثم محمد إبراهيم العماري/ محرر عقود محكمة استئناف طرابلس بناء على طلبه.

مادة 5

يُلغى قيد السيدة/ إسراء فتحي خليفة/ محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ فتحي خليفة الباشا محكمة استئناف طرابلس بناء على طلبها.

مادة 6

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، وينشر في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هجري.
الموافق: 18/سبتمبر/2013ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (30) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/شوال/1434هـجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود محكمة استئناف بنغازي، وهم:-

1- عبد الجليل إبراهيم عبد الجليل الخطاب.

2- إبراهيم علي إبراهيم الشريف.

3- محمد عقيلة يونس عبدالله.

4- ناجية عطية إبراهيم مفتاح.

5- عز الدين مهدي علي حامد.

مادة 2

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود

المبين قرين اسمه، وهم:-

1- إرضاء عبدالله حمد بمكتب يحيى سليمان يحيى.

2- بلال حسن بالتمر بمكتب هنيذة عبد الرازق بن إسماعيل.

3- عبد السلام عمر الفرجاتي بمكتب سليمان محمد حسن.

4- زكية مفتاح حمد بمكتب محمد عبد السلام محمد.

5- خالد فرج منصور بمكتب محمد حمد امحمد.

- 5- رياض فرج مختار بمكتب معتز محمد عبد النبي.
6- سهيلة حسين عوض بمكتب حسين علي بالتمر.
7- إيمان عبدالله محيور بمكتب نسرین فرج فياض.
8- إبراهيم عوض محمد بمكتب عوض محمد الحرش.

مادة 3

يُنقل السيد/ حسني غريب شحاتة البرعصي/ محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس للعمل كمحرر عقود بمحكمة استئناف بنغازي بناء على طلبه.

مادة 4

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُشر في الجريدة الرسمية.

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل
محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

اعتمد بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هجري.
الموافق: 18/سبتمبر/2013ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (31) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/ شوال/1434هجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود محكمة استئناف الزاوية، وهم:-

- 1- جمال نصر محمد عمر.
- 2- إسماعيل حسن مولود الكلابي.
- 3- عصام محمد الهادي العكرمي.
- 4- علي عزاز محمد عون.
- 5- علي محمد العجيلي الشرشاري.

مادة 2

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كلُّ بمكتب محرر

العقود المبين قرين اسمه، وهم:-

- | | | |
|----------------------------|-------|---------------------|
| 1- أحلام عبد الوهاب لوحيشي | بمكتب | نجاح سالم مصباح. |
| 2- محمد عبد السلام إبراهيم | بمكتب | حمزة محمد أبو لجام. |
| 3- أسماء أنور أحمد العربي | بمكتب | يحيى عطية محمد. |

مادة 3

يُنقل السيد/ أبو بكر الهادي سليمان/ محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس للعمل كمحرر عقود بمحكمة استئناف الزاوية بناء على طلبه.

مادة 4

يُنقل السيد/ أسامة محمد سويسي/محرر عقود مساعد بمكتب السيد/عبدالرؤوف علي الدباشي للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/ محمد منصور الشوماطي بناء على طلبه.

مادة 5

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هجري.
الموافق: 18/سبتمبر/2013ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (32) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/شوال/1434هجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السيد/ عبد الحكيم فرج مخزوم المقلة محرر عقود بمحكمة استئناف الخمس.

مادة 2

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كلُّ بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه، وهم:-

- 1- عبد الحكيم محمد امزيكة بمكتب محمود علي اعييد.
- 2- عبد العزيز حسين محمد بمكتب فرج إبراهيم اللبيدي.
- 3- عيسى صالح فرج الأحمر بمكتب حسين عبدالله حسين.
- 4- محمد عمر عبدالله البصري بمكتب عمر عبدالله البصري.

مادة 3

يُنقل السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود من محكمة استئناف طرابلس إلى محكمة استئناف الخمس بناء على طلباتهم، وهم:-

- 1- عبد السلام عمر الشيباني الدرزاوي.
- 2- إبراهيم عبد السلام إبراهيم الأسود.
- 3- عبد السلام علي محمد زايد.

مادة 4

يُلغى قيد السيد/ طلال محمد سالم/ محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ أبوبكر إبراهيم محمود بمحكمة استئناف الخمس بناء على طلبه.

مادة 5

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ ذو القعدة/ 1434 هجري.

الموافق: 18/ سبتمبر/ 2013 ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (33) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/شوال/1434هجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود محكمة استئناف مصراتة، وهم:-

1- خالد علي مصطفى زرموح.

2- مصطفى عبد الملك مصطفى الفقيه.

3- حسن محمد اعريبي عمر.

مادة 2

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه، وهم:-

1- عبد الناصر محمد التهامي بمكتب محمد التهامي اشتيوي.

2- إبراهيم علي عمر رجوبة بمكتب زكريا فرج بن شنين.

3- عبد الفتاح خميس السيد بمكتب عبد السلام محمد عبد السلام.

مادة 3

يُنقل السيد/ عصام عمر عبد القادر الجلاب/ محرر عقود محكمة استئناف طرابلس للعمل كمحرر عقود محكمة استئناف مصراتة بناء على طلبه.

مادة 4

يُنقل السيد/ عبد الحكيم عبدالله الغويل/ محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ عبد
القادر علي الجبو/ للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/ محمد أحمد
اميمة بناء على طلبه.

مادة 5

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر
في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ ذو القعدة/ 1434 هجري.
الموافق: 18/ سبتمبر/ 2013 ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (34) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 29/شوال/1434هجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كلُّ بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه بمحكمة استئناف سبها، وهم:-

- 1- الصديق محفوظ الصديق بمكتب صالح محمد الأزهري.
- 2- محمد سعد عمر سعيد بمكتب خالد حسين أبو هديمة.
- 3- محمد الطيب محمد بمكتب صالح المهدي عبد السلام.

مادة 2

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هجري.
الموافق: 18/سبتمبر/2013ميلادي.

قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (35) لسنة 2013 ميلادي

لجنة قيد محرري العقود:-

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود، وتعديله
ولائحته التنفيذية، وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة
بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة
القيد بتاريخ 29/شوال/1434هجري. الموافق 5/سبتمبر/2013ميلادي.

قررت

مادة 1

يُقيد السيد/ عز الدين حسين أبو بكر موسى/ محرر عقود بمحكمة
استئناف الجبل الأخضر.

مادة 2

يُقيد السيد/ منصف عبدالله المبروك/ محرر عقود مساعد بمكتب السيد/
سعد أنيس الحداد بمحكمة استئناف الجبل الأخضر.

مادة 3

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُشر
في الجريدة الرسمية.

محمد رجب حديدان
رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد
صلاح بشير المرغني
وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 13/ذو القعدة/1434هجري.

الموافق: 18/سبتمبر/2013ميلادي.

سعر النسخة 1000 درهم
مطابع العدل